

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني

الإدارة العامة للإحصاءات الاقتصادية

دراسة مقارنة من واقع بيانات

المسح الصناعي، 2000 - 2002

إعداد:

سفيان البرغوثي

عدنان جابر

كانون ثاني/يناير، 2004

© ذو القعدة، 1424هـ – كانون ثاني، 2004
جميع الحقوق محفوظة.

في حالة الاقتباس، يرجى الإشارة إلى هذه المطبوعة كالتالي:

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2004. دراسة مقارنة من واقع بيانات المسح الصناعي،
2000 - 2002. رام الله - فلسطين.

جميع المراسلات توجه إلى دائرة النشر والتوثيق/ قسم خدمات الجمهور على العنوان التالي:

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني

ص.ب. 1647، رام الله - فلسطين

فاكس: 2 240 6343 (970/972)

صفحة إلكترونية <http://www.pcbs.org>

هاتف: 2 240 6340 (970/972)

بريد إلكتروني: diwan@pcbs.pna.org

تقديم

تمثل المسوح الاقتصادية حجر الأساس لبناء منظومة الحسابات القومية في العديد من البلدان، إضافة لأهميتها بحد ذاتها كقاعدة بيانات عن الأنشطة الاقتصادية المختلفة. وتعتبر أنشطة الصناعة من الأنشطة الاقتصادية الهامة التي تساهم في الناتج المحلي الإجمالي لفلسطين وتشغيل الأيدي العاملة.

ضمن سياسة الجهاز الرامية الى توفير البيانات الإحصائية في مختلف الحقول، فقد تم إعداد هذه الدراسة لتقدم صورة إضافية عن واقع الأنشطة الصناعية خلال سلسلة زمنية معينة اتسمت بوجود أحداث غير اعتيادية اثرت على كافة مناحي الحياة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، فمذ اندلاع انتفاضة الأقصى المباركة في عام 2000 بدأ الاقتصاد الوطني يعاني جراء الاجراءات الاحتلالية المتلاحقة والتي طالت مختلف الأنشطة الاقتصادية. تتناقص هذه الدراسة بشكل اساسي وضع المنشآت الاقتصادية في الأنشطة الصناعية من خلال التركيز على الأنشطة الاقتصادية الرئيسية واستعراض اهم المتغيرات الاحصائية التي وفرها المسح الصناعي، حيث تم توفير البيانات الاحصائية على مستوى باقي الضفة الغربية وقطاع غزة عن فترة الاسناد الزمني 2000 - 2002.

تشكل البيانات التي توفرها هذه الدراسة رافداً أساسياً عن أداء الأنشطة الصناعية في فلسطين، ونأمل في نفس الوقت أن تفي هذه البيانات بأغراض واحتياجات المستخدمين في مجالات التخطيط ورسم السياسات التنموية واتخاذ القرارات ولدى الدارسين والباحثين والمهتمين بقضايا الاقتصاد.

والله ولي التوفيق،،،

د. حسن أبو لبده
رئيس الجهاز

كانون ثاني، 2004

اعتبارات

- البيانات التي تم تحليلها في هذه الدراسة هي على مستوى باقي الضفة الغربية وقطاع غزة وذلك لجميع السنوات، (2000 – 2002).
- البيانات التي تم الاعتماد عليها في هذه الدراسة متوفرة في التقارير الاقتصادية ذات العلاقة والصادرة عن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.
- تم اجراء مقارنة وصفية للبيانات ذات العلاقة بالانشطة الصناعية في فترة الاسناد 2000 – 2002، وقد تم اختيار هذه الفترة لأنها شهدت انطلاقة انتفاضة الاقصى المباركة في بداية فترة الربع الرابع من عام 2000، وما صاحبها من اجراءات كانت لها آثار متنوعة على مناحي الحياة الاجتماعية والاقتصادية وغيرها في المجتمع الفلسطيني.
- المؤشرات الاقتصادية التي تناولها الدراسة تشمل ابرز المؤشرات الاقتصادية واهمها: أعداد المؤسسات، أعداد العاملين، قيمة تعويضات العاملين، قيمة الانتاج، قيمة الاستهلاك الوسيط، اجمالي القيمة المضافة، التكوين الراسمالي الثابت الاجمالي.

قائمة المحتويات

الصفحة	الموضوع
	قائمة الجداول قائمة الأشكال البيانية ملخص تنفيذي
15	مقدمة: الفصل الأول:
17	التعاريف والمصطلحات: الفصل الثاني:
19	أهمية إصدار دراسة عن الفترة 2000 - 2002: الفصل الثالث:
21	النتائج الرئيسية: الفصل الرابع:
21	أولاً: على مستوى المؤشرات الكلية للأنشطة الصناعية
31	ثانياً: على مستوى فئات حجم العمالة للأنشطة الصناعية
39	الخلاصة والاستنتاجات: الفصل الخامس:
41	الجداول

قائمة الجداول

الصفحة	الجدول
43	جدول 1: الأنشطة التي حققت أعلى استثمارات في أنشطة الصناعة التحويلية في باقي الضفة الغربية وقطاع غزة - 2002.
43	جدول 2: توزيع العمالة والقيمة المضافة على الأنشطة البارزة في الصناعات التحويلية في باقي الضفة الغربية وقطاع غزة - 2002
44	جدول 3: الصادرات من أنشطة الصناعة التحويلية في باقي الضفة الغربية وقطاع غزة - 2002
44	جدول 4: حجم وصافي الاستثمار لأنشطة إمدادات الكهرباء والغاز والمياه في باقي الضفة الغربية وقطاع غزة - 2002.
45	جدول 5: عدد المؤسسات والمشتغلين واهم المؤشرات الاقتصادية حسب النشاط الاقتصادي في باقي الضفة الغربية وقطاع غزة، 2000 - 2002

قائمة الأشكال البيانية

الصفحة	الشكل
23	شكل 1: نسبة التغير في المؤشرات الاقتصادية الرئيسية لنشاط التعدين واستغلال المحاجر، 1998 - 2002.
23	شكل 2: التوزيع النسبي للعاملين بين الأنشطة الرئيسية للنشاط الصناعي، 2002.
24	شكل 3: التوزيع النسبي للقيمة المضافة بين الأنشطة الرئيسية للنشاط الصناعي، 2002.
25	شكل 4: التوزيع النسبي للصادرات بين الأنشطة الرئيسية للصناعة التحويلية، 2002.
27	شكل 5: نسبة التغير في المؤشرات الاقتصادية الرئيسية لنشاط الصناعة التحويلية، 1998 - 2002.
28	شكل 6: توزيع المؤسسات والعاملين بين أنشطة إمدادات الكهرباء والمياه، 2002.
28	شكل 7: التوزيع النسبي للإنتاج الإجمالي بين أنشطة إمدادات الكهرباء والمياه، 2002.
30	شكل 8: نسبة التغير في المؤشرات الاقتصادية الرئيسية لنشاط إمدادات الكهرباء والمياه، 1998 - 2002.
32	شكل 9: اهم المؤشرات الاقتصادية لفئة العمالة الاولى، 1999 - 2002.
33	شكل 10: اهم المؤشرات الاقتصادية لفئة العمالة الثانية، 1999 - 2002.
34	شكل 11: اهم المؤشرات الاقتصادية لفئة العمالة الثالثة، 1999 - 2002.
35	شكل 12: توزيع قيمة الانتاج للفئات الثلاث، 1999 - 2002.
36	شكل 13: توزيع القيمة المضافة للفئات الثلاث، 1999 - 2002.
37	شكل 14: توزيع تعويضات العاملين للفئات الثلاث، 1999 - 2002.

ملخص تنفيذي

تعتبر الصناعة في العديد من الدول عصب الاقتصاد ومحركه الرئيسي. حيث تهتم أجهزة ودوائر الإحصاء الرسمية في مختلف الدول بإحصاءات الأنشطة الصناعية بوجه خاص. ومن هذا المنطلق كان الحرص على إصدار دراسة إحصائية اقتصادية تأخذ في الحسبان عرض المؤشرات الاقتصادية والبيانات المتعلقة بإحصاءات الصناعة من خلال التركيز على سلسلة زمنية محددة.

تقدم هذه الدراسة عرضاً خاصاً للمؤشرات الرئيسية المتعلقة بأنشطة الصناعة حسب التصنيف القياسي الدولي للأنشطة الاقتصادية (ISIC) مثل الإنتاج والقيمة المضافة وغيرها من المؤشرات الاقتصادية من خلال التركيز على التغير في قيم المؤشرات الاقتصادية خلال سنوات الانتفاضة 2000 - 2002.

اعتمدت هذه الدراسة على بيانات المسح الصناعي 2000 - 2002، ولكن تم التركيز وبشكل أساسي على مناقشة بيانات عام 2002.

وتهدف هذه الدراسة بصفة عامة إلى وصف البيانات خلال فترة الإسناد الزمني المشار إليها أعلاه من حيث أعداد المؤسسات العاملة في أنشطة الصناعة في باقي الضفة الغربية وقطاع غزة، أعداد العاملين وتعويضاتهم في المؤسسات العاملة، قيمة الإنتاج، قيمة الاستهلاك الوسيط (مستلزمات الإنتاج) من السلع والخدمات المستخدمة في الأنشطة الصناعية المختلفة، القيمة المضافة ومكوناتها المختلفة والتكوين الرأسمالي الثابت لكافة المؤسسات العاملة في أنشطة الصناعة المختلفة.

اعتمدت منهجية الدراسة على إجراء قراءة وصفية لبيانات المسح الصناعي 2002، كما تم إجراء مقارنة لأهم المؤشرات لأنشطة الصناعة للأعوام من 2000 إلى 2002.

تضم الدراسة مجموعة من الجداول والأشكال البيانية تتناول أهم المؤشرات والمتغيرات الاقتصادية الرئيسية ذات العلاقة بالعام 2002 بالإضافة إلى أشكال بيانية أخرى ذات علاقة بالتغير في قيم المؤشرات الرئيسية خلال فترة الإسناد الزمني للدراسة. كما تم تناول المؤشرات الاقتصادية الرئيسية للأعوام 2000، 2001 و 2002 وذلك لأغراض المقارنة عبر الزمن.

أبرزت الدراسة حدوث تراجع في قيم المؤشرات الاقتصادية بشكل ملحوظ خلال الأعوام 2000 - 2002، فقد تراجع عدد المؤسسات بنسبة 1.1%، عدد المشتغلين بنسبة 13.2%، تعويضات العاملين بنسبة 38.0%، الإنتاج بنسبة 38.0%، الاستهلاك الوسيط بنسبة 33.7%، إجمالي القيمة المضافة بنسبة 44.1%، والتكوين الرأسمالي الثابت الإجمالي بنسبة 61.1%.

من جانب آخر اظهرت الدراسة تراجع في المؤشرات الاقتصادية للمؤسسات المصنفة بالكبيرة (أي التي تشغل 20 عاملاً فاكثراً) حيث تراجع نسبة عدد العاملين باجر فيها بنسبة 27.7% في عام 2002 مقارنة بعام 2000، مما ترك اثراً مباشراً على العملية الإنتاجية، حيث كان هذا احد اجراءات التكيف مع ظروف الازمة.

ابرزت النتائج كذلك حدوث تراجع في اقتناء المعدات والآلات الجديدة او تحديث ما هو موجود، والذي يتضح من طبيعة المؤسسات التي تم إنشائها عام 2002، حيث انها من المؤسسات الصغيرة التي لا تعتمد كثيراً على شراء المعدات والآلات لاستخدامها في العملية الإنتاجية، فقد حصل ارتفاع في عدد مؤسسات الفئة الاولى بين العامين والتي اتسمت بالمؤسسات الصغيرة (تشغل اقل من 5 عاملين) بنسبة 4.9%، في حين حصل تراجع في عدد مؤسسات الفئة الثانية التي توصف بالمتوسطة (تشغل من 6 – 19 عاملاً) بنسبة 12.3%، واما الفئة الثالثة والتي توصف بالمؤسسات الكبيرة (تشغل اكثر من 20 عاملاً) فقد حصل تراجع في عددها بنسبة 29.7% حيث ان هذه الفئة هي الاكثر اهتماماً باقتناء وتحديث الاصول.

الفصل الأول

مقدمة

يعتبر العمل في جمع وعرض البيانات الإحصائية من المجالات الهامة في العمل الإحصائي والتي لا يمكن الاستغناء عنها، بحيث تعتبر البيانات قاعدة مهمة لراسمي السياسات ومتخذي القرارات بالإضافة الى الدارسين والباحثين في أي مجال اجتماعي او اقتصادي. تتنوع البيانات الإحصائية الاقتصادية الى عدة مجالات منها الحسابات القومية، التجارة الخارجية، الاسعار والارقام القياسية، الصناعة، الانشاءات (المقاولين)، أنشطة الخدمات، التجارة الداخلية، النقل والتخزين والاتصالات، بالإضافة الى المالية والتأمين.

يتعلق موضوع البحث في هذه الدراسة على اصدار دراسة مقارنة ووصفية لبيانات المسح الصناعي في الفترة الزمنية 2000 - 2002، ولكن يتم التركيز على بيانات المسح الصناعي 2002، بالإضافة الى اجراء مقارنة لبيانات المسح خلال الفترة الزمنية المذكورة آنفاً.

ينبع الاهتمام باصدار دراسة وصفية عن الفترة 2000 - 2002 من خلال كون هذه الفترة شهدت تراجع اقتصادي فلسطيني شامل لكافة مناحي الحياة الاقتصادية نتيجة للآزمة القائمة. حيث تأثرت كافة المؤسسات بهذه الآزمة، من حيث تراجع انتاجها، وقيام مؤسسات اخرى بتسريح بعض العاملين لديها، واخرى تعرضت لتدمير كامل او تخريب لبعض ممتلكاتها واصولها.

تهدف هذه الدراسة بصفة عامة إلى العمل على انجاز قراءة وصفية لبيانات الأنشطة الاقتصادية الرئيسية التالية: التعدين واستغلال المحاجر، الصناعة التحويلية، إمدادات الكهرباء والغاز والمياه، وذلك من خلال البحث في عدة مؤشرات اقتصادية مثل أعداد المؤسسات العاملة، أعداد العاملين، قيمة الإنتاج، قيمة الاستهلاك الوسيط، القيمة المضافة، وحركة الأصول من خلال التطرق إلى الاستثمار وصافي الاستثمار. تشمل الدراسة كذلك إجراء مقارنات لأهم المؤشرات الاقتصادية الرئيسية من خلال الأنشطة الاقتصادية الأساسية بين الأعوام 2000 - 2002 لوصف الوضع الخاص بالانشطة الصناعية وأثر الآزمة المتواصلة عليه.

الفصل الثاني

التعاريف والمصطلحات

المؤسسة:

تعرف بأنها كيان اقتصادي قادر بحكم ما له من حقوق على امتلاك الأصول وتحقيق الخصوم والارتباط بأنشطة اقتصادية والتعامل بصفقات مع أطراف أخرى.

تعويضات العاملين:

تشمل تعويضات العاملين إجمالي الرواتب والأجور والمزايا الأخرى النقدية والعينية المستحقة للعاملين.

الإنتاج:

هو عبارة عن قيمة السلع والخدمات المنتجة خلال فترة زمنية معينة نتيجة ممارسة نشاط إنتاجي سواء كان رئيسياً أو ثانوياً، ويشمل ذلك الأصول الثابتة المنتجة لحساب المؤسسة.

أي أن الإنتاج = قيمة الإنتاج من النشاط الرئيسي + قيمة إنتاج الأنشطة الثانوية + قيمة إنتاج المؤسسة من التكوين الرأسمالي الذاتي.

وقد تم تقييم الإنتاج وفقاً لسعر السوق، وهو يمثل سعر المنتج مضافاً إليه ضريبة القيمة المضافة على السلع والخدمات المنتجة.

الاستهلاك الوسيط:

هو عبارة عن قيمة مستلزمات الإنتاج السلعية والخدمية المستخدمة في الإنتاج.

أي أن الاستهلاك الوسيط = قيمة المشتريات السلعية معدلة بقيمة التغير في المخزون + مصروفات الإنتاج الأخرى.

إجمالي القيمة المضافة:

وتساوي الإنتاج مطروحاً منه الاستهلاك الوسيط.

التكوين الرأسمالي الثابت الإجمالي (الاستثمار):

يعرف التكوين الرأسمالي الثابت الإجمالي لمؤسسة أو لقطاع ما بقيمة حيازته من أصول جديدة أو مستعملة مخصصاً منها قيمة الأصول التي تم التخلص منها خلال سنة المسح.

والأصول هي أصول ملموسة أو غير ملموسة (كالأعمال الفنية والبرامج الجاهزة) والتي جاءت كمخرجات لعمليات إنتاجية، وهي تستعمل بصورة متكررة أو مستمرة في عمليات إنتاجية أخرى لفترة تزيد عن عام واحد.

صافي الاستثمار:

صافي الاستثمار = التكوين الرأسمالي الثابت الإجمالي - اهتلاك راس المال

نسبة التغير:

هي حساب نسبة التغير في البيانات لمؤشر اقتصادي محدد بين سنتين، كما يلي:

$$\text{بيانات السنة الحالية} - \text{بيانات السنة السابقة} // \text{بيانات السنة السابقة} * 100$$

فئة حجم العمالة:

هي تلك الفئة من حجم العمالة والتي تم التعامل معها كأساس لتوزيع بيانات المؤشرات الاقتصادية الرئيسية للمؤسسة، وذلك كما يلي:

الفئة الأولى: تشمل المؤسسات التي تشغل من 1- 4 عاملين سواء باجر او بدون اجر.

الفئة الثانية: تشمل المؤسسات التي تشغل من 5 - 19 عاملاً سواء باجر او بدون اجر.

الفئة الثالثة: تشمل المؤسسات التي تشغل أكثر من 20 عاملاً سواء باجر او بدون اجر.

باقي الضفة الغربية:

يقصد بها الضفة الغربية باستثناء ذلك الجزء من محافظة القدس والذي ضمته إسرائيل عنوة بعيد احتلالها للضفة الغربية في حزيران من عام 1967.

أهمية إصدار دراسة عن الفترة 2000 – 2002

"عانى الاقتصاد العالمي من تباطؤ واضح في العام 2001، واقتصر النمو على 1.3% فقط، وبدأ هذا التباطؤ بالظهور في نهاية العام 2000 في الولايات المتحدة الأمريكية وذلك بتراجع قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، ومن ثم ازداد تفاقم الوضع الاقتصادي في الولايات المتحدة وفي العالم اجمع بعد هجمات الحادي عشر من أيلول 2001، وكانت تكاليفها المباشرة على الاقتصاد الأمريكي حوالي 21.4 مليار دولار أمريكي.*"

ولم تكن فلسطين بعيدة عن هذه الأحداث، حيث تأثرت بالأوضاع الخارجية بالإضافة إلى وجود الوضع الخاص التي مرت به خلال تلك الفترة. حيث شهدت هذه الفترة تراجعاً في أداء الاقتصاد الفلسطيني بشكل عام وذلك نتيجة الأزمة القائمة بما في ذلك تشديد الحصار وتكثيف عمليات الاعتقال والتدمير للمنازل والمباني العامة والخاصة، وتجريف الأراضي وقلع المزروعات. وقد تأثرت مختلف الأنشطة الاقتصادية بهذه الأزمة بشكل عام. ففي نشاط الصناعة حصل تراجع في معظم أنشطتها الاقتصادية والتي تضم أنشطة التعدين واستغلال المحاجر، والصناعة التحويلية، وإمدادات الكهرباء والغاز والمياه.

شهدت المؤسسات التي تعمل في القطاع الصناعي تراجعاً واضحاً في الفترة 2000 – 2002، حيث حصل تراجع في قيم الإنتاج والقيمة المضافة بالإضافة إلى تراجع الاستثمار وصافي الاستثمار وباقي المؤشرات الاقتصادية. فمثلاً ارتفعت خلال هذه الفترة تكلفة مدخلات الإنتاج وذلك لارتفاع مصاريف وتكاليف نقل البضائع من وإلى المؤسسة بسبب كثرة الحواجز الإسرائيلية والإغلاقات المتكررة وبالتالي ارتفعت تكاليف نقل و شحن البضائع بالإضافة إلى دفع مبالغ أكبر لتأخر استلام البضائع من الموانئ، إضافة إلى تعرض بعض المؤسسات إلى الاعتداءات الإسرائيلية سواء كان هذا الاعتداء جزئي أو كلي.

تبحث هذه الدراسة في وصف للبيانات التي تم عرضها في التقارير الصادرة عن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني من خلال إجراء قراءة وصفية لبيانات المؤشرات الاقتصادية الرئيسية والأنشطة الاقتصادية ذات العلاقة بالقطاع الصناعي، كما يتم إجراء مقارنة بين الأعوام 2000 – 2002 والتي لا تتوفر في التقارير التي يتم إصدارها عن الجهاز بشكل سنوي.

هذا التراجع في الاقتصاد على الصعيدين العالمي والمحلي (بشكل خاص) يفرض ضرورة تنفيذ العديد من الدراسات حول أداء الاقتصاد خلال فترة الأزمة وتقديم كل ما يسهم في المساعدة على فهمه والتعرف على مظاهر واثار الأزمة على قيم المؤشرات الاقتصادية بشكل عام ومنها أنشطة الصناعة بشكل خاص، لما لذلك من إسهام في جهود البحث والتحليل ورسم السياسات، أملين أن يتكامل هذا العمل بالنجاح ويكون ذو فائدة للباحثين والمهتمين والدارسين.

* معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية، المراقب الاقتصادي، عدد رقم 9 – كانون الأول 2002.

الفصل الرابع

النتائج الرئيسية

يحتل القطاع الصناعي في باقي الضفة الغربية وقطاع غزة مكانة بارزة من حيث مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي بالإضافة إلى تشغيل الأيدي العاملة الفلسطينية، حيث تشير بيانات الحسابات القومية إلى أن أنشطة الصناعة تساهم بما نسبته 18% من الناتج المحلي الإجمالي (الحسابات القومية 2001)، وتساهم هذه الأنشطة بتشغيل ما نسبته 18% من إجمالي القوى العاملة في الأراضي الفلسطينية (مسح القوى العاملة، الربع الثالث 2003):

أولاً: على مستوى المؤشرات الكلية للأنشطة الصناعية:

1.1.4 التعدين واستغلال المحاجر:

يعتبر هذا النشاط من الأنشطة الفرعية الصغيرة من حيث عدد المؤسسات العاملة فيه، وحسب نتائج مسح 2002 فقد بلغ عدد المؤسسات العاملة في هذا النشاط 312 مؤسسة تتركز في مناطق محددة في شمال وجنوب الضفة الغربية، ويعود السبب في انخفاض عدد مؤسسات هذا النشاط إلى عدم السيطرة الفلسطينية على الثروات المعدنية في البحر الميت، بالإضافة إلى محدودية سيطرتها على مساحات واسعة من أراضي الضفة الغربية وقطاع غزة، ويكاد يقتصر إنتاج هذا النشاط على إنتاج الكسارات والمحاجر والرمل كجزء صغير من الصناعات الاستخراجية.

يعمل في هذا النشاط ما مجموعه 1998 مشغلاً، أي ما نسبته 3.0% من إجمالي العاملين في أنشطة الصناعة والبالغ عددهم 65526 خلال عام 2002، ونتيجة لطبيعة العمل في هذا النشاط فإن 99.9% من المشغلين هم من الذكور، بينما 0.1% من الإناث، كما أن 70.8% من المشغلين يعملون مقابل أجر، وقد بلغت قيمة التعويضات التي حصلوا عليها خلال عام 2002 ما قيمته 8.6 مليون دولار أمريكي، أو ما نسبته 6.2% من إجمالي تعويضات العاملين في الأنشطة الصناعية ككل، ويبلغ نصيب العامل باجر من التعويضات 6081.5 دولار أمريكي سنوياً.

من ناحية أخرى فقد بلغ إجمالي إنتاج نشاط التعدين واستغلال المحاجر في باقي الضفة الغربية وقطاع غزة لعام 2002 ما قيمته 31.8 مليون دولار أمريكي مشكلة ما نسبته 3.3% من قيمة إجمالي الإنتاج الصناعي، ويمثل الإنتاج من النشاط الرئيسي ما نسبته 98.9% من إجمالي إنتاج نشاط التعدين واستغلال المحاجر، ويعود السبب في هذا الارتفاع إلى صعوبة مزاوله أنشطة ثانوية ضمن هذا القطاع إلى جانب نشاطها الرئيسي. في حين بلغت القيمة المضافة في باقي الضفة الغربية وقطاع غزة 18.4 مليون دولار أمريكي مشكلة ما نسبته 57.6% من قيمة الإنتاج لهذا النشاط الفرعي.

تشير بيانات المسح الصناعي 2002 إلى أن قيمة الاستثمار الإجمالي في قطاع التعدين واستغلال المحاجر في باقي الضفة الغربية وقطاع غزة قد بلغ 1.9 مليون دولار أمريكي بينما بلغ اهتلاك راس المال 3.1 مليون دولار أمريكي وبهذا يكون صافي الاستثمار في هذا القطاع سالباً بمقدار 1.2 مليون دولار أمريكي.

وفيما يتعلق بإسهام هذا النشاط في الصادرات الصناعية الفلسطينية تدل البيانات على أن هذا القطاع قد اسهم في عام 2002 بنحو 2.3% من إجمالي الصادرات الصناعية. حيث بلغت قيمة صادراته حوالي 4.9 مليون دولار أمريكي تمثل 15.7% من إجمالي إنتاج هذا النشاط.

التغير بين الأعوام 2000 و 2002 في نشاط التعدين واستغلال المحاجر:

اثرت الازمة التي تمر بها الاراضي الفلسطينية على نشاط التعدين واستغلال المحاجر، فقد تراجع اهم المؤشرات الاقتصادية، حيث تراجعت تعويضات العاملين، الانتاج، والقيمة المضافة بنسبة 38.2%، 52.5%، 43.5% على التوالي خلال الفترة 2000 - 2002. وهذا بالطبع كان له اثرا ملموسا على مجرى سير الحياة الاقتصادية والاجتماعية خاصة وان عدد المشتغلين تراجع خلال نفس الفترة بنسبة 24.5%.

• التغير خلال عام 2001 مقارنة بعام 2000:

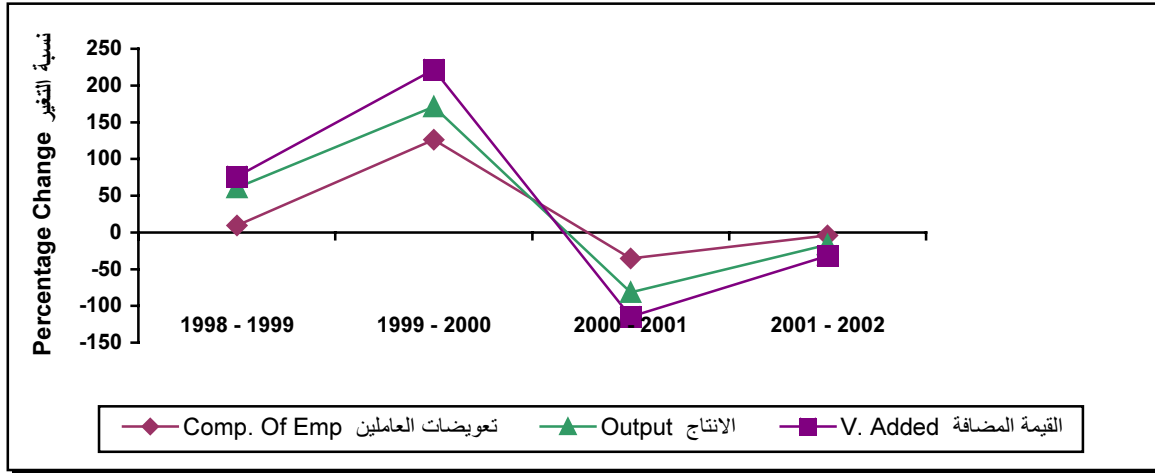
شهد عام 2001 تراجعا في جميع المؤشرات الاقتصادية الرئيسية مقارنة بعام 2000، حيث تراجع عدد المؤسسات بنسبة 6.5% فيما تراجع عدد المشتغلين بنسبة 15.4%، كما شهدت قيم مؤشرات تعويضات العاملين، الإنتاج، الاستهلاك الوسيط، إجمالي القيمة المضافة والتكوين الرأسمالي الثابت الإجمالي تراجعا بنسبة 45.9%، 57.7%، 33.2%، 85.5% على التوالي، كذلك تراجع عدد العاملين باجر بنسبة 19.0% وعدد العاملين بدون اجر بنسبة 3.0%. ولعل سبب هذا التراجع يعود الى التأثير المباشر لسياسة الاغلاقات والحصار التي فرضتها سلطات الاحتلال خلال تلك الفترة والتي اعاققت وصول العاملين الى اماكن عملهم وكذلك اضعاف قدرة المؤسسات على مواولة انشطتها الاقتصادية.

• التغير خلال عام 2002 مقارنة بعام 2001:

شهد عام 2002 مقارنة بعام 2001 تراجعا في جميع الانشطة الاقتصادية الرئيسية ما عدا التكوين الرأسمالي الثابت الاجمالي حيث شهد نمو موجبا، فقد تراجع عدد المؤسسات بنسبة 13.9%، وعدد المشتغلين بنسبة 14.6%، فيما شهدت باقي المؤشرات مثل تعويضات العاملين، الانتاج، الاستهلاك الوسيط، اجمالي القيمة المضافة تراجعا بنسبة 4.2%، 12.3%، 7.7%، 15.4% على التوالي، كذلك تراجع عدد العاملين باجر بين العاملين بنسبة 14.8%، فيما ارتفع عدد العاملين بدون اجر بنسبة 0.7% وهذا يبرره توجه اصحاب العمل وافراد الاسر للعمل في المؤسسات بدلا من توظيف عاملين جدد نتيجة للظروف القائمة وبهدف تقليل جانب تكاليف الانتاج. اما التكوين الراسمالي الثابت الاجمالي فقد شهد ارتفاعا بنسبة 536.6%.

يلاحظ ان نسبة التراجع لعام 2002 عن عام 2001 كانت اقل من نسبة التراجع بين عامي 2001 و عام 2000 نظراً لحدوث أزمة اقتصادية عامة بعد عام مستقر نسبياً، اما في عام 2002 فقد بدأ الاقتصاد يتكيف بطريقة ما مع الاحداث وما يبرر ذلك هو استمرار تحسن المؤشرات الاقتصادية عام 2002 مقارنة بعام 2000.

شكل (1): نسبة التغير في المؤشرات الاقتصادية الرئيسية لنشاط التعدين واستغلال المحاجر، 1998 - 2002
 Figure (1): Percentage Change of Main Economic Indicators of Mining and Quarrying, 2002-1998



2.1.4 الصناعة التحويلية:

عدد المؤسسات:

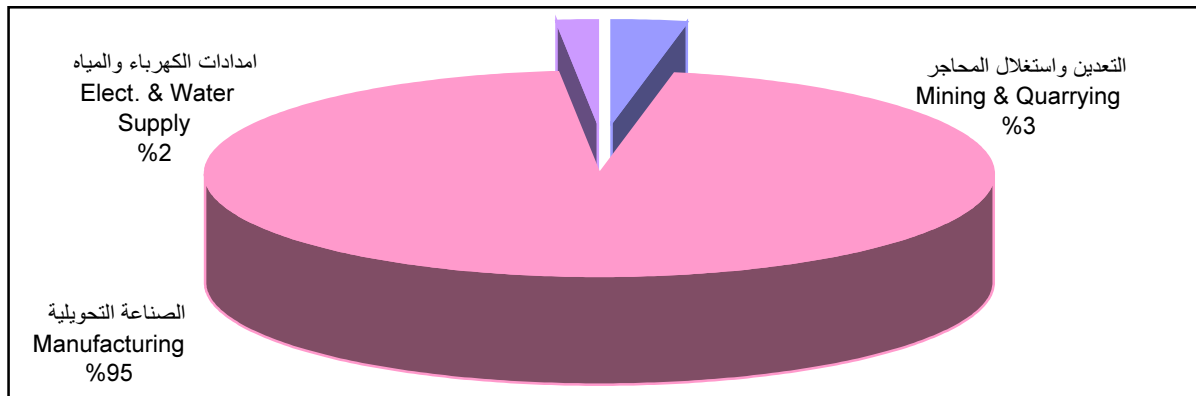
يعتبر نشاط الصناعة التحويلية في باقي الضفة الغربية وقطاع غزة النشاط الذي يضم أكبر عدد من المؤسسات والتي وصل عددها عام 2002 إلى 13475 مؤسسة صناعية من أصل 14179 مؤسسة تعمل في مختلف الأنشطة الصناعية.

تتسم هذه المؤسسات في غالبيتها بالمؤسسات الصغيرة (لا تمسك سجلات محاسبية، الكيان القانوني لها مؤسسات فردية، توظف أقل من 5 عاملين) حيث تمثل هذه الفئة ما نسبته 95.0% من إجمالي عدد المؤسسات. وهي من جانب آخر تساهم في تشغيل 62,493 مشغل يشكلون 95.4% من العمالة الصناعية في فلسطين موزعين بين 91.1% ذكور و 8.9% إناث.

العاملون باجر:

يشكل العاملون باجر في الصناعات التحويلية ما نسبته 66.0% من مجموع العاملين، حصلوا على تعويضات بقيمة 124.1 مليون دولار أمريكي، وقد بلغ نصيب العامل باجر من هذه التعويضات 3202.8 دولار سنوياً.

شكل (2): التوزيع النسبي للعاملين بين الأنشطة الرئيسية للصناعة، 2002
 Figure (2): Percentage Distribution of Employees by Industry Activities, 2002



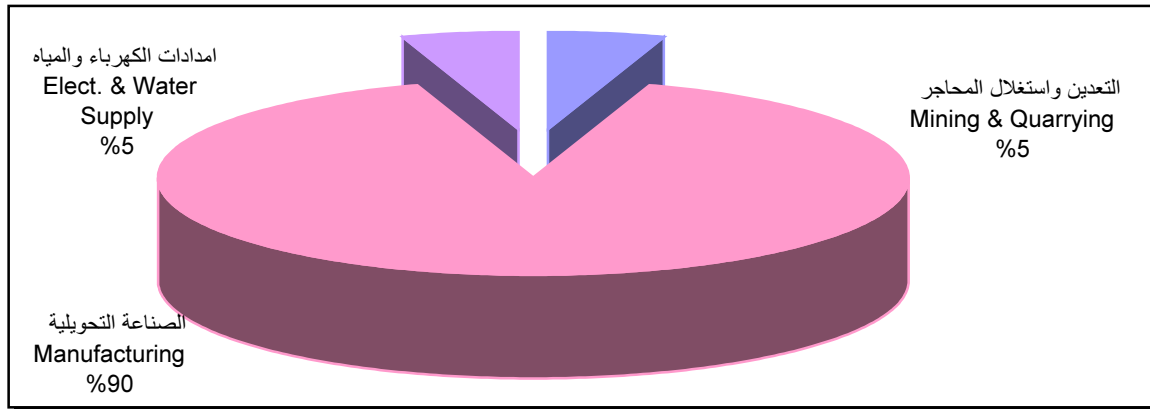
الإنتاج والقيمة المضافة:

ومن ناحية أخرى فقد تنوع حجم الإنتاج لأنشطة الصناعة التحويلية في باقي الضفة الغربية وقطاع غزة والذي بلغ حوالي 920.6 مليون دولار امريكي عام 2002 مشكلاً بذلك 94.2% من اجمالي حجم الإنتاج الصناعي، موزعة بين 92.2% من إنتاجها من النشاط الرئيسي و7.8% من إنتاجها من النشاط الثانوي.

تشير البيانات ايضاً الى ان القيمة المضافة لهذا النشاط في باقي الضفة الغربية وقطاع غزة لنفس العام بلغت 330.2 مليون دولار امريكي تمثل ما نسبته 36.0% من القيمة الإجمالية لإنتاج الصناعة التحويلية لهذا العام.

شكل (3): التوزيع النسبي للقيمة المضافة بين الانشطة الرئيسية للصناعة، 2002

Figure (3): Percentage Distribution of Value Added by Industry Activities, 2002



الاستثمار في أنشطة الصناعة التحويلية:

يظهر من نتائج المسح أن قيمة الاستثمار الإجمالي في أنشطة الصناعة التحويلية في باقي الضفة الغربية وقطاع غزة بلغ 7.2 مليون دولار امريكي بينما بلغ اهتلاك راس المال 62.4 مليون دولار امريكي وبذلك يكون صافي الاستثمار سالبا بمقدار 55.2 مليون دولار امريكي.

الجدول التالي يبين التوزيع النسبي للنشاط التي حققت أعلى استثمارات في أنشطة الصناعة التحويلية في باقي الضفة الغربية وقطاع غزة - 2002:

النشاط الاقتصادي	حجم الاستثمار %	صافي الاستثمار %
الصناعة التحويلية	100.0	100.0 -
صناعة المنتجات الغذائية والمشروبات	36.7	13.2 -
صنع منتجات المعادن اللافلزية الأخرى	19.3	34.2 -
صنع منتجات المعادن عدا الماكينات	10.2	4.2 -
صنع الأثاث	14.2	2.4 -
باقي أنشطة الصناعة التحويلية	19.6	46.0 -

وبالنظر إلى هيكلية الصناعة التحويلية تشير البيانات إلى أن صناعة المعادن اللافلزية الأخرى ومن ثم صناعة المشروبات والملابس وأخيرا صنع منتجات المعادن عدا الماكينات تحتل مساهمة عالية في الصناعات التحويلية من حيث القيمة المضافة والعمالة.

الجدول التالي يبين التوزيع النسبي للعمالة والقيمة المضافة على الأنشطة البارزة في الصناعة التحويلية في باقي الضفة الغربية وقطاع غزة - 2002:

النشاط	عدد المؤسسات %	عدد المشتغلين %	إجمالي القيمة المضافة %
الصناعة التحويلية	100.0	100.0	100.0
صنع المنتجات الغذائية والمشروبات	11.8	12.0	14.6
صناعة الملابس	14.2	22.1	11.7
صناعة المعادن اللافلزية الأخرى	14.2	22.0	24.1
صنع منتجات المعادن عدا الماكينات	22.8	11.8	10.0
باقي أنشطة الصناعة التحويلية	37.0	32.1	39.6

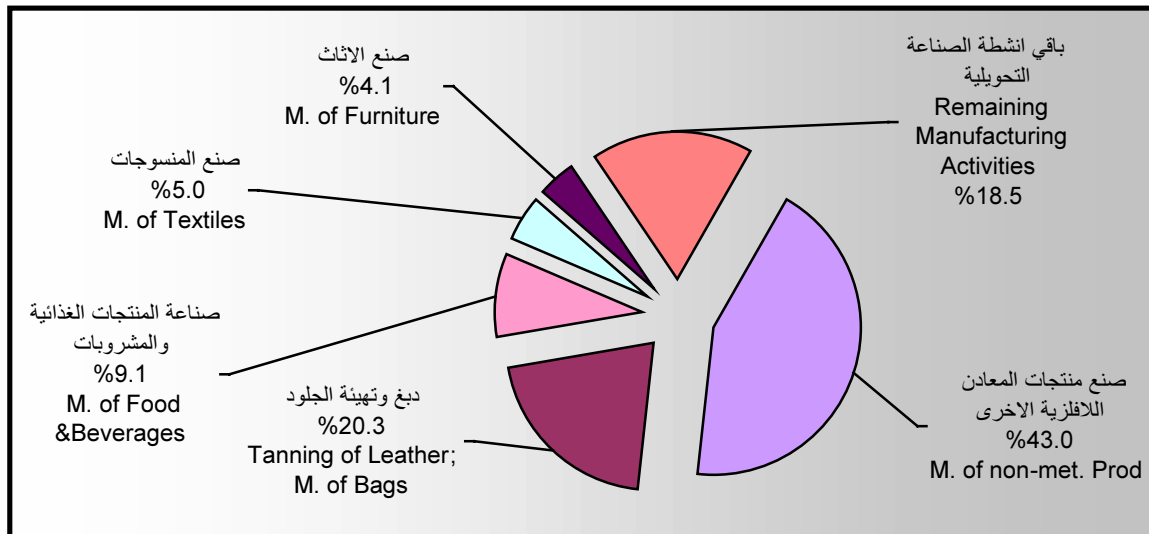
الصادرات والواردات من أنشطة الصناعة التحويلية:

وفيما يتعلق بإسهام أنشطة الصناعة التحويلية في الصادرات الصناعية تدل البيانات على أن هذه الأنشطة أسهمت بحوالي 97.0% من إجمالي الصادرات الصناعية الفلسطينية، حيث بلغت قيمة الصادرات 160.7 مليون دولار أمريكي وهي تمثل 17.5% من إجمالي إنتاج أنشطة الصناعة التحويلية.

أما الصادرات من المنتجات الصناعية لأنشطة الصناعة التحويلية فقد احتلت صناعة منتجات المعادن اللافلزية الأخرى المرتبة الأولى في أنشطة الصناعة التحويلية بنسبة 43.0% إلى إجمالي الصناعة التحويلية، تليها دبغ وتهيئة الجلود وصنع حقائب وأحذية بنسبة 20.3% ومن ثم صناعة المنتجات الغذائية والمشروبات بنسبة 9.1% وصنع المنسوجات بنسبة 5.0% ومن ثم صنع الأثاث بنسبة 4.1%.

شكل (4): التوزيع النسبي للصادرات بين الأنشطة الرئيسية للصناعة التحويلية، 2002

Figure (4): Percentage Distribution of Exports for Manufacturing Activities, 2002



تدل بيانات صادرات هذا النشاط على أن الجزء الأكبر من الإنتاج الرئيسي يتم استهلاكه في الاسواق المحلية وان جزء صغير يتم تصديره الى الاسواق الخارجية.

الجدول التالي يبين التوزيع النسبي للإنتاج والصادرات لانشطة الصناعة التحويلية في باقي الضفة الغربية وقطاع غزة، - 2002:

النشاط الاقتصادي	الإنتاج من الصناعة التحويلية %	الصادرات من الصناعة التحويلية %	الصادرات إلى الإنتاج للصناعة التحويلية %
الصناعة التحويلية	100.0	100.0	17.5
صنع المنسوجات	2.5	15.	34.5
صنع منتجات المعادن اللافلزية الأخرى	26.3	43.0	28.5
صنع الاثاث	6.9	3.2	8.1
باقي أنشطة الصناعة التحويلية	64.3	48.7	13.2

التغير بين الأعوام 2000 و 2002 في نشاط الصناعة التحويلية:

اثرت الازمة الحالية ايضا على نشاط الصناعة التحويلية، فقد تراجع قيم تعويضات العاملين، الإنتاج، القيمة المضافة خلال الفترة 2000 - 2002 بنسبة 40.3%، 38.5%، 46.5% على التوالي، في حين تراجع عدد المشتغلين بنسبة 13.4% مما كان له الاثر الواضح على ارتفاع نسبة البطالة خلال الفترة المذكورة.

• التغير خلال عام 2001 مقارنة بعام 2000:

تشير البيانات ان عام 2001 شهد تراجعا في جميع المؤشرات الاقتصادية الرئيسية مقارنة بعام 2000، باستثناء عدد المؤسسات التي شهدت زيادة بنسبة 2.4%، في حين تراجع عدد المشتغلين بنسبة حوالي 8.2%، كما شهدت قيم مؤشرات تعويضات العاملين، الإنتاج، الاستهلاك الوسيط، إجمالي القيمة المضافة والتكوين الرأسمالي الثابت الإجمالي تراجعا بنسبة 21.8%، 19.2%، 10.4%، 31.9%، 37.7% على التوالي.

اما سبب الزيادة التي طرأت على عدد المؤسسات فيمكن ايعازه الى فقدان الكثير من العمال اعمالهم في اسرائيل والمستوطنات مما حدى بهم الى انشاء مؤسسات صغيرة ذات طابع عائلي تهدف الى توفير فرص عمل ومصدر دخل، حيث ان عدد المؤسسات التي تضم (1 - 4) عاملين ازداد في عام 2001 عن عام 2000 في الصناعة التحويلية بنسبة تقريبية 4.0%، كما ازدادت عدد المؤسسات التي تضم (5 - 19) عامل بنسبة تقريبية 6.2%، وما يعزز ذلك هو تراجع عدد العاملين باجر بنسبة 13.7% وارتفاع عدد العاملين بدون اجر بنسبة 4.8%، الامر الذي يفسر ارتفاع عدد مؤسسات الفئة الاولى (المؤسسات التي تضم 1 - 4 عاملين) والتي غالبا ما يكون العاملين لديها من اصحاب العمل وافراد اسرهم.

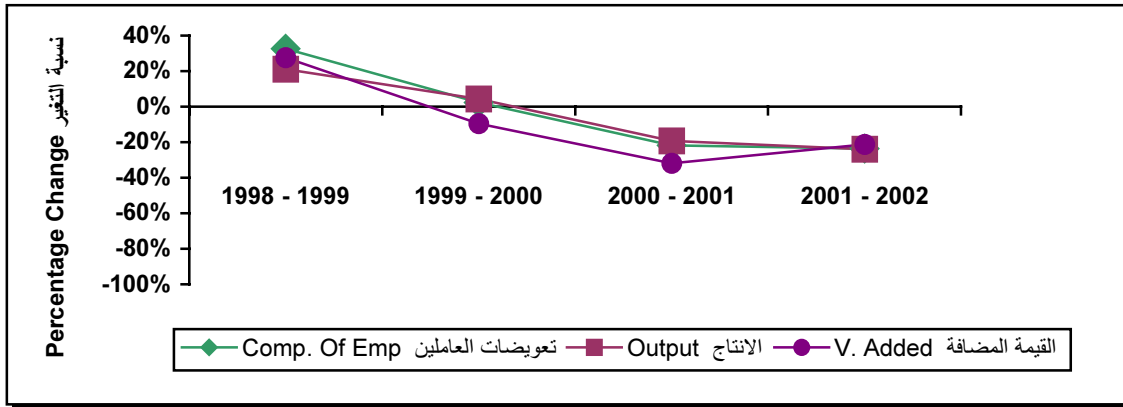
وبالنظر الى بعض الانشطة الاقتصادية المهمة يتبين ان قيم التغير للقيمة المضافة كانت سالبة بين العامين 2001 و 2000 مثل صناعة المنتجات الغذائية والمشروبات، صنع الملابس، صنع منتجات المعادن عدا الماكينات، وصنع الاثاث وصنع منتجات اخرى بنسبة 19.3%، 31.1%، 34.8%، 48.9% على التوالي.

• التغيير خلال عام 2002 مقارنة بعام 2001:

اظهرت النتائج كذلك تراجع جميع الانشطة الاقتصادية الرئيسية في عام 2002 مقارنة بعام 2001، حيث تراجع عدد المؤسسات بنسبة 3.5%، كما تراجع عدد المشتغلين بنسبة 5.7%، فيما شهدت باقي المؤشرات وهي تعويضات العاملين، الانتاج، الاستهلاك الوسيط، اجمالي القيمة المضافة والتكوين الراسمالي الثابت الاجمالي تراجعا واضحا بنسب 23.6%، 23.9%، 25.3%، 21.3%، 50.2% على التوالي، كما تراجع عدد العاملين باجر وعدد العاملين بدون اجر بنسبة 5.8%، 5.5% على التوالي.

اما عن التغيير في القيمة المضافة لعام 2002 عن عام 2001 فقد حققت بعض الانشطة المذكورة اعلاه ارتفاعا فيما حصل تراجعا في البعض الآخر، فقد كانت قيم التغيير موجبة لانشطة صنع منتجات المعادن عدا الماكينات، وصنع الاثاث وصنع منتجات اخرى بنسب 2.0%، 11.1% على التوالي، في حين تراجعت أنشطة صناعة المنتجات الغذائية والمشروبات، صنع الملابس بنسب 52.5%، و 32.7% على التوالي.

شكل (5): نسبة التغيير في المؤشرات الاقتصادية الرئيسية لنشاط الصناعة التحويلية، 1998 - 2002
Figure (5): Percentage Change of Main Economic Indicators of Manufacturing Activities, 1998 - 2002



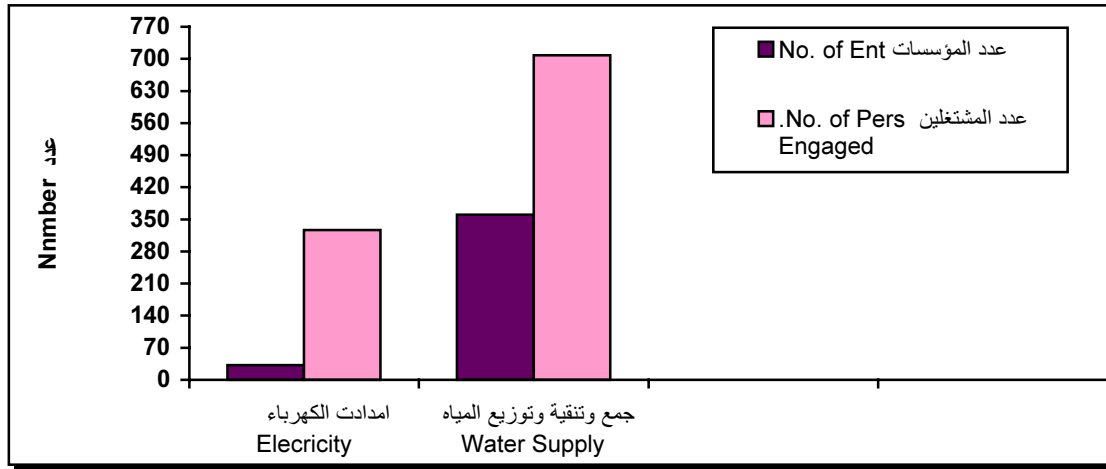
3.1.4 إمدادات الكهرباء والغاز والمياه:

تعتبر أنشطة الإمدادات في باقي الضفة الغربية وقطاع غزة من الأنشطة الاقتصادية النادرة وذلك لقلّة عدد المؤسسات التي تعنى بهذه الأنشطة ولاحتوائها على عدد كبير من المؤسسات الصغيرة التي تعمل في هذا المجال ولكن على نطاق ضيق كالأبار الارتوازية والتي تقوم ببيع المياه بواسطة صهاريج أو بشبكات مياه محدودة للغير، وكمولدات الكهرباء الموجودة في العديد من قرى فلسطين نتيجة لعدم وجود شبكة كهرباء عامة قادرة على ربط وتزويد جميع التجمعات في فلسطين بالكهرباء.

وحسب نتائج المسح لعام 2002 فقد بلغ عدد المؤسسات العاملة 392 مؤسسة منها 32 تعمل في مجال الكهرباء وتمديداتها و 360 مؤسسة في مجال المياه وتنقيتها وتوزيعها.

شكل (6): توزيع المؤسسات والعاملين بين أنشطة إمدادات الكهرباء والمياه، 2002

Figure (6): Distribution of Enterprises and Employees of Electricity and Water Supply Activities, 2002

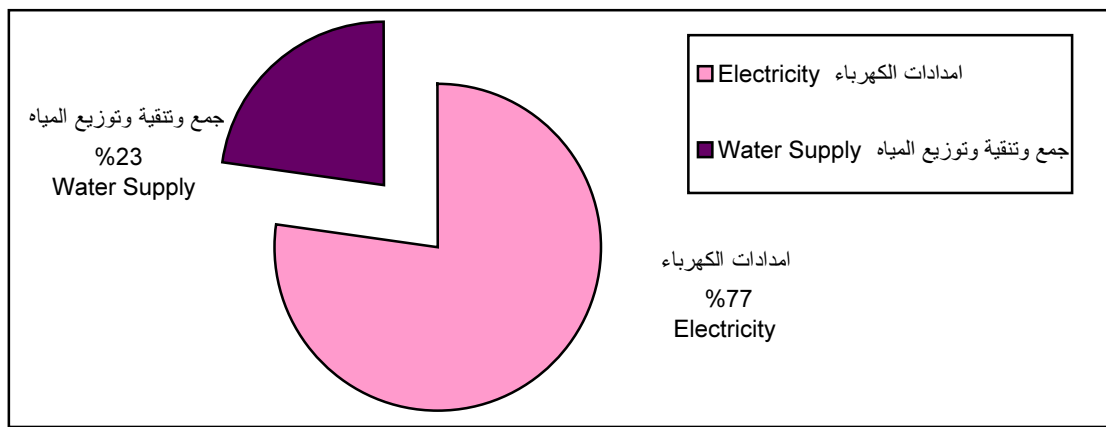


تساهم أنشطة الإمدادات في تشغيل 1035 مشغلاً يمثلون 1.6% من إجمالي العاملين في الأنشطة الصناعية، ويمثل الذكور ما نسبته 98.6% من عدد المشتغلين، ومن هؤلاء المشتغلين 43.3% يعملون مقابل أجر وقد بلغت قيمة تعويضاتهم 5.3 مليون دولار أمريكي، ومتوسط نصيب العامل باجر من التعويضات 11,787.6 دولار أمريكي في العام. ويبلغ نصيب نشاط إمدادات الكهرباء من هذه التعويضات 4.8 مليون دولار أمريكي ليبلغ نصيب العامل باجر في هذا النشاط 15,404.2 دولار أمريكي بينما في نشاط جمع وتنقية وتوزيع المياه يبلغ نصيب العامل باجر 3,578.1 دولار أمريكي من القيمة المضافة لهذا النشاط.

أما فيما يتعلق بالإنتاج فقد حققت هذه الأنشطة إنتاجاً يقدر بحوالي 24.5 مليون دولار أمريكي ممثلاً ما نسبته 2.5% من إجمالي الإنتاج الصناعي.

شكل (7): التوزيع النسبي للإنتاج الإجمالي بين أنشطة إمدادات الكهرباء والمياه، 2002

Figure (7): Percentage Distribution of Output of Electricity and Water Supply Activities, 2002



يتضح من الشكل أن الإنتاج الإجمالي لإمدادات الكهرباء تمثل ما نسبته 77.1% من إجمالي الإنتاج في أنشطة امدادات الكهرباء والمياه وبالنظر إلى هيكلية هذا الإنتاج يتضح أن 70.8% جاء من إنتاجها الرئيسي، فيما كان 29.2% من إنتاج هذا النشاط نتيجة لمزاولة مؤسسات هذا النشاط لأنشطة ثانوية خارج نطاق عملها.

يمثل الإنتاج من النشاط الرئيسي لمؤسسات جمع وتنقية وتوزيع المياه 99.8%، فيما يمثل الإنتاج الثانوي لهذه المؤسسات 0.2%. وقد حققت أنشطة امدادات قيمة مضافة قدرها 18.5 مليون دولار امريكي موزعة بين 85.9% القيمة المضافة لنشاط إمدادات الكهرباء و 14.1% لنشاط جمع وتنقية وتوزيع المياه.

تشير بيانات مسح 2002 إلى أن حجم الاستثمار الإجمالي لهذه الأنشطة على مستوى باقي الضفة الغربية وقطاع غزة قد بلغ 0.8 مليون دولار امريكي بينما بلغ حجم الاهتلاك على راس المال 0.9 مليون دولار امريكي وبهذا يكون صافي الاستثمار في هذا القطاع سالبا بقيمة 0.01 مليون دولار امريكي.

الجدول التالي يبين توزيع حجم وصافي الاستثمار لأنشطة إمدادات الكهرباء والمياه في باقي الضفة الغربية وقطاع غزة - 2002:

(القيمة بالآلاف دولار أمريكي)			
النشاط الاقتصادي	حجم الاستثمار	الاهتلاك السنوي	صافي الاستثمار الرأسمالي الثابت
إمدادات الماء والكهرباء والغاز	848.5	889.4	- 40.9
إمدادات الكهرباء	629.4	822.5	- 193.1
جمع وتنقية وتوزيع المياه	219.0	66.9	152.1

من الملاحظ أن نشاط إمدادات الكهرباء قد كان استثماره سالبا بمقدار 0.19 مليون دولار امريكي بينما نشاط جمع وتنقية وتوزيع المياه حقق استثمارا موجبا بمقدار 0.15 مليون دولار امريكي.

• التغيير بين الأعوام 2000 و 2002 في نشاط امدادات الكهرباء والمياه:

لم تؤثر الازمة الحالية على نشاط امدادات الكهرباء والمياه، فقد ارتفعت قيم تعويضات العاملين، الانتاج، القيمة المضافة خلال الفترة 2000 - 2002 بنسبة 412.1%، 110.7%، 157.3% على التوالي، كما ارتفع عدد المشتغلين بنسبة 53.3% مما كان له الاثر الواضح على ارتفاع نسبة تعويضات العاملين، الانتاج وبالتالي القيمة المضافة خلال الفترة المذكورة.

• التغيير خلال عام 2001 مقارنة بعام 2000:

يلاحظ من البيانات ان عام 2001 شهد ارتفاعا في جميع المؤشرات الاقتصادية الرئيسية باستثناء عدد المؤسسات وذلك مقارنة بعام 2000، حيث انخفض عدد المؤسسات بحوالي 10.3%، في حين ارتفع عدد المشتغلين بنسبة 55.0%، كما شهدت قيم مؤشرات تعويضات العاملين، الإنتاج، الاستهلاك الوسيط، إجمالي القيمة المضافة والتكوين الرأسمالي الثابت الإجمالي ارتفاعا ايضا بنسبة 453.2%، 52.1%، 31.0%، 148.1%، 107.3% على التوالي.

تشير النتائج الى ان سبب ارتفاع قيمة تعويضات العاملين هو ارتفاع عدد المشتغلين والذي ينعكس في النهاية على قيمة التعويضات، يتضح ذلك ايضا من نسبة التغيير في عدد العاملين باجر وعدد العاملين بدون اجر والتي ارتفعت بحوالي

68.1%، 44.0% على التوالي. في حين ارتفعت نسبة القيمة المضافة وذلك لارتفاع قيمة الانتاج في عام 2001 عن عام 2000. ويعود سبب ارتفاع نسبة التغير في التكوين الراسمالي الثابت الاجمالي الى ارتفاع نسبة التغير الاجمالية للإضافات الرأسمالية (تشمل مشتريات اصول جديدة، مشتريات اصول مستعملة، اضافات وتحسينات رأسمالية، وأصول من إنتاج المؤسسة) بين عامي 2001 و 2000 والتي وصلت الى حوالي 109.9%.

من الملاحظ ان التغير في القيمة المضافة لنشاط امدادات الكهرباء 2001 مقارنة بعام 2000 كانت موجبة بنسبة وصلت الى 104.6%، في حين القيمة المضافة لنشاط جمع وتنقية وتوزيع المياه كانت سالبة بنسبة 46.7% لنفس الفترة.

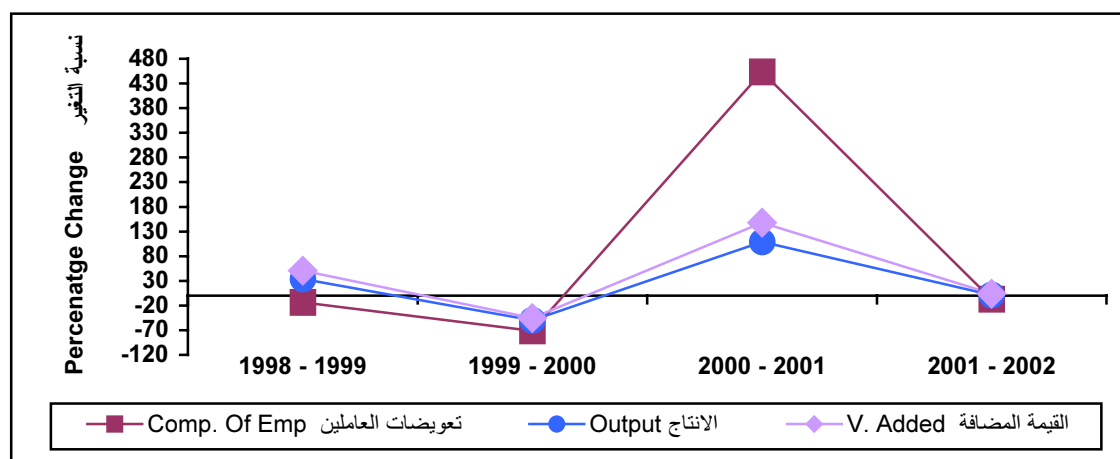
• التغير خلال عام 2002 مقارنة بعام 2001:

اما في عام 2002 فقد شهدت بعض المؤشرات الاقتصادية الرئيسية تراجعاً مقارنة بعام 2001 وارتفاعاً في بعضها الآخر، حيث تراجع عدد المشتغلين، تعويضات العاملين، والاستهلاك الوسيط بنسبة 1.0%، 7.4%، 6.6%، ويعود سبب تراجع تعويضات العاملين الى تراجع عدد العاملين باجر بحوالي 13.2%، فيما كان هناك ارتفاع في عدد العاملين بدون اجر بحوالي 10.7%، هذا الارتفاع في عدد العاملين بدون اجر يعود سببه الى الاوضاع القائمة والتي ساهمت في تقليص عدد العاملين باجر، فيما حصل ارتفاع في عدد المؤسسات بنسبة 7.7%، وكذلك قيم الانتاج، اجمالي القيمة المضافة والتكوين الراسمالي الثابت الاجمالي بنسبة 1.0%، 3.7%، 12.8% على التوالي.

وكذلك الحال بالنسبة للقيمة المضافة لنشاط امدادات الكهرباء، فقد حقق ارتفاعاً بنسبة 7.9% في عام 2002 مقارنة بعام 2001، فيما شهد نشاط جمع وتنقية وتوزيع المياه تراجعاً في القيمة المضافة بنسبة 16.3% في عام 2002 مقارنة بعام 2001.

شكل (8): نسبة التغير في المؤشرات الاقتصادية الرئيسية لنشاط إمدادات الكهرباء والمياه، 1998 - 2002

Figure (8): Percentage Change of Main Economic Indicators of Electricity and Water Supply Activities, 1998 - 2002



4.1.4 التغير على مستوى الأنشطة الصناعية الرئيسية:

• عدد المؤسسات

وصلت نسبة عدد المؤسسات لنشاط التعدين واستغلال المحاجر الى المجموع الكلي 2.0%، 1.9%، 2.2% على التوالي خلال الفترة 2000 - 2002، فيما وصلت نسبة عدد مؤسسات الصناعة التحويلية خلال نفس الفترة 95.1%،

95.6%، 95.0% على التوالي، اما نسبة عدد المؤسسات لنشاط امدادات الكهرباء والغاز والمياه فقد كانت 2.8%، 2.5%، 2.8% على التوالي.

يلاحظ تراجع نسبة عدد المؤسسات في عام 2001 عن الاعوام 2000 و 2002 لانشطة التعدين واستغلال المحاجر والامدادات، في حين حصل ارتفاع في نسبة عدد مؤسسات أنشطة الصناعة التحويلية خلال عام 2001 مقارنة بعام 2000 وتراجع في عام 2002 مقارنة بعام 2001.

• تعويضات العاملين:

تشير البيانات الى ان نسبة تعويضات العاملين لنشاط التعدين واستغلال المحاجر الى المجموع الكلي خلال الفترة 2000 - 2002 6.2%، 5.0%، 6.2% على التوالي، في حين فان نسبة التعويضات لنشاط الصناعة التحويلية في نفس الفترة 93.3%، 91.7%، 89.9% على التوالي، اما نسبة التعويضات في نشاط الامدادات فقد وصلت الى 0.5%، 3.2%، 3.8% خلال نفس الفترة وعلى التوالي.

يظهر من النسب الواردة اعلاه ان التعويضات في عام 2001 تراجعت في أنشطة التعدين واستغلال المحاجر والصناعة التحويلية مقارنة بعام 2000، في حين حصل ارتفاع في نشاط الامدادات خلال نفس العام، اما عام 2002 فقد شهد تراجعا في نشاط الصناعة التحويلية وارتفاعا في أنشطة التعدين واستغلال المحاجر والامدادات وذلك مقارنة بعام 2001.

• اجمالي القيمة المضافة:

يظهر من البيانات ان نسبة اجمالي القيمة المضافة لنشاط التعدين واستغلال المحاجر الى المجموع الكلي خلال الفترة 2000 - 2002 بلغت 4.9%، 4.7%، 5.0% على التوالي، في حين فان نسبة القيمة المضافة لنشاط الصناعة التحويلية خلال نفس الفترة 94.0%، 91.4%، 89.9% على التوالي، اما نسبة القيمة المضافة في نشاط الامدادات 1.0%، 3.9%، 5.0% خلال نفس الفترة وعلى التوالي.

يتضح من النسب الواردة اعلاه ان القيمة المضافة لأنشطة التعدين واستغلال المحاجر والصناعة التحويلية تراجعت في عام 2001 مقارنة بعام 2000، في حين ارتفعت نسبة القيمة المضافة في نفس العام مقارنة بعام 2000، لنشاط الامدادات. اما القيمة المضافة في عام 2002، فقد ارتفعت مقارنة بعام 2001 في أنشطة التعدين واستغلال المحاجر والامدادات، في حين انخفضت في نشاط الصناعة التحويلية في عام 2002 مقارنة بعام 2001.

ثانياً: على مستوى فئات حجم العمالة للأنشطة الصناعية:

تم إعداد هذا البند ليقدم صورة إضافية عن واقع الأنشطة الصناعية، من حيث السمات الأساسية لمكونات هذه الأنشطة سواء في مجال حجم العمالة وتركزها، بالإضافة لعلاقة ذلك بحجم الإنتاج والقيمة المضافة والتكوين الرأسمالي وغير ذلك من المؤشرات الإحصائية التي تلقي المزيد من الضوء على أداء الأنشطة الصناعية بالاعتماد على البيانات التي وفرها المسح الصناعي 2000 - 2002.

وبنظرة عامة فقد تراجعت معظم المؤشرات الاقتصادية خلال الفترة 2000 - 2002، وقد تباين هذا التراجع من فئة الى اخرى، حيث تراجع الاهتمام في اقتناء المعدات والآلات الجديدة او تحديث ما هو موجود، وذلك لان طبيعة

المؤسسات التي تم إنشائها عام 2002 هي من المؤسسات الصغيرة ذات الطابع العائلي التي لا تعتمد كثيراً على شراء المعدات والآلات لاستخدامها في العملية الإنتاجية.

1.2.4 فئة العمالة الاولى:

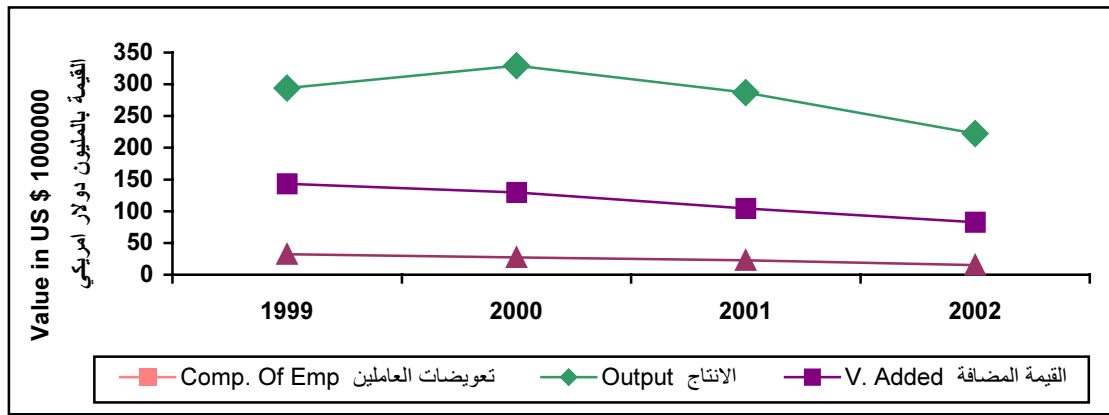
تشير النتائج الى ان قيم معظم المؤشرات الاقتصادية للفئة التي تشغل (1 - 4) عاملين كانت عام 1999 افضل من عام 2000، حيث تراجع تعويضات العاملين في عام 2000 مقارنة بعام 1999 بنسبة 14.5%، يعود ذلك الى تراجع عدد العاملين باجر بنسبة 7.2%، كما تراجع نسبة القيمة المضافة في عام 2000 مقارنة بعام 1999 وذلك بسبب ارتفاع قيمة الاستهلاك الوسيط في عام 2000 مقارنة بعام 1999 بنسبة 32.0%، يعود ذلك الى استخدام وسائل نقل اضافية وطرق التفاوض بالاضافة الى استخدام طرق تخزين جديدة خلال عام 2000 الذي شهد بدء انتفاضة الاقصى المباركة. اما الانتاج فقد ارتفع بنسبة 11.9% في عام 2000 مقارنة بعام 1999 وهذا يتضح من ان الاستقرار في الثلاثة ارباع الاولى من العام أثر بشكل ايجابي على الانتاج.

ابرزت النتائج كذلك تراجعاً في قيم الانتاج، القيمة المضافة، تعويضات العاملين في عام 2001 مقارنة بعام 2000 بنسبة 12.9%، 19.5%، 17.4% على التوالي، فيما تراجع نفس المؤشرات الاقتصادية في عام 2002 مقارنة بعام 2001 بنسبة 22.4%، 20.9%، 34.5% على التوالي.

يعود التراجع في قيم المؤشرات الاقتصادية لهذه الفئة الى الاوضاع الراهنة والتي حدثت بالمؤسسات الى اتخاذ عدة اجراءات تهدف الى ديمومة عمل تلك المؤسسات خاصة وانها تعتبر مؤسسات ذات طابع عائلي، من تلك الاجراءات تقليص عدد العاملين باجر في الفترة بين عامي 2000 - 2002 حيث تراجع عدد العاملين باجر في تلك الفترة بنسبة 7.3% مما ترك اثرًا على تعويضات العاملين في هذه الفئة، بالاضافة الى اتباع سياسة التخفيضات على معدلات الاجور للعاملين بهدف التكيف مع ظروف الازمة، كما اتبعت مؤسسات اخرى اجراءات تهدف الى تخفيض تكاليف الانتاج، فقد انخفض الاستهلاك الوسيط بنسبة 8.5% في عام 2001 مقارنة بعام 2000، وبنسبة 23.3% في عام 2002 مقارنة بعام 2001.

شكل (9): أهم المؤشرات الاقتصادية لفئة العمالة الاولى، 1999 - 2002

Figure (9): Main Economic Indicators of the First Employee Group, 1999 - 2002



2.2.4 فئة العمالة الثانية:

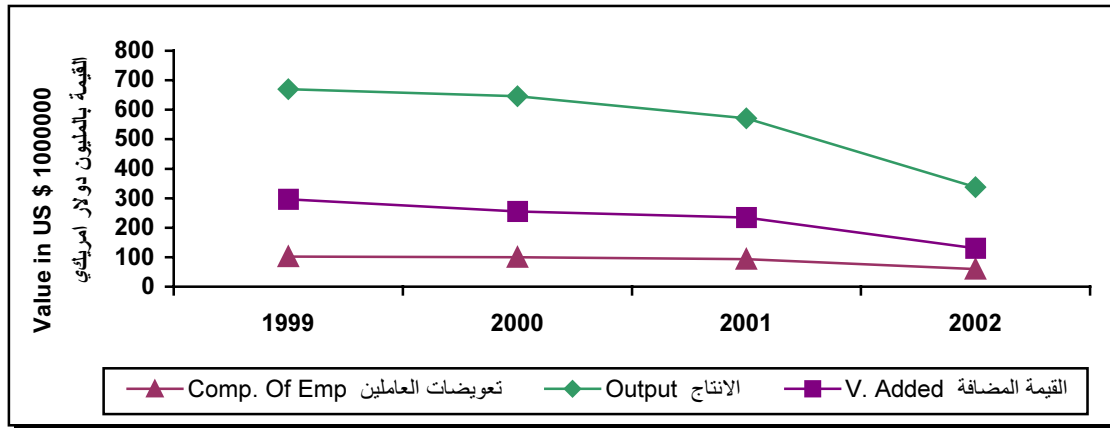
ابرزت النتائج تراجعاً في قيم مؤشرات فئة العمالة التي تشغل (5 - 19) عاملاً، حيث تراجع الانتاج، القيمة المضافة، تعويضات العاملين في عام 2000 مقارنة بعام 1999 بنسبة 3.7%، 14.0%، 2.1% على التوالي. يعود ذلك الى تراجع عدد العاملين باجر بنسبة 0.5% مما كان له اثر ايجابي على تراجع تعويضات العاملين في هذه الفئة، كما ان ارتفاع قيمة الاستهلاك الوسيط بنسبة 4.5% كان له الاثر الواضح على تراجع قيم الانتاج والقيمة المضافة وذلك بسبب استخدام وسائل متعددة في نقل وتخزين البضائع مع بقاء القيمة السوقية للمنتج ثابتة.

تشير النتائج الى تراجع مؤشرات الانتاج، القيمة المضافة، التعويضات بنسبة 11.6%، 7.9%، 6.1% في عام 2001 مقارنة بعام 2000. كما تراجع تلك المؤشرات بنسبة 40.8%، 44.8%، 36.6% في عام 2002 مقارنة بعام 2001.

اثرت الاحداث التي تعرضت لها الاراضي الفلسطينية في فترة السنتين الماضيتين على فئة العمالة الثانية ايضاً وخاصة عام 2001 الذي شهد ارتفاعاً في وتيرة الاحداث، تلك الاحداث دفعت المؤسسات الى استخدام نفس الخامات الاولى، ولكن بارتفاع في قيمتها نتيجة لارتفاع قيمة اجور النقل وشحن البضائع مع بقاء قيمة الانتاج للسلعة ثابتة تماشياً مع الظروف السائدة في المنطقة.

شكل (10): أهم المؤشرات الاقتصادية لفئة العمالة الثانية، 1999 - 2002

Figure (10): Main Economic Indicators of the Second Employee Group, 1999 - 2002



3.2.4 فئة العمالة الثالثة:

ابرزت النتائج ارتفاعاً في معظم قيم مؤشرات فئة العمالة الثالثة والتي تشغل اكثر من 20 عاملاً لعام 2000 مقارنة بعام 1999، حيث ارتفع الانتاج، تعويضات العاملين في عام 2000 مقارنة بعام 1999 بنسبة 11.3%، 21.7% على التوالي، يعود ذلك الى ارتفاع عدد العاملين باجر بنسبة 39.2% مما كان له اثر ايجابي على ارتفاع تعويضات العاملين في هذه الفئة، اما القيمة المضافة فقد تراجعت بنسبة 1.9% وذلك لان نسبة ارتفاع الاستهلاك الوسيط (25.1%) اعلى من نسبة ارتفاع الانتاج في هذه الفترة.

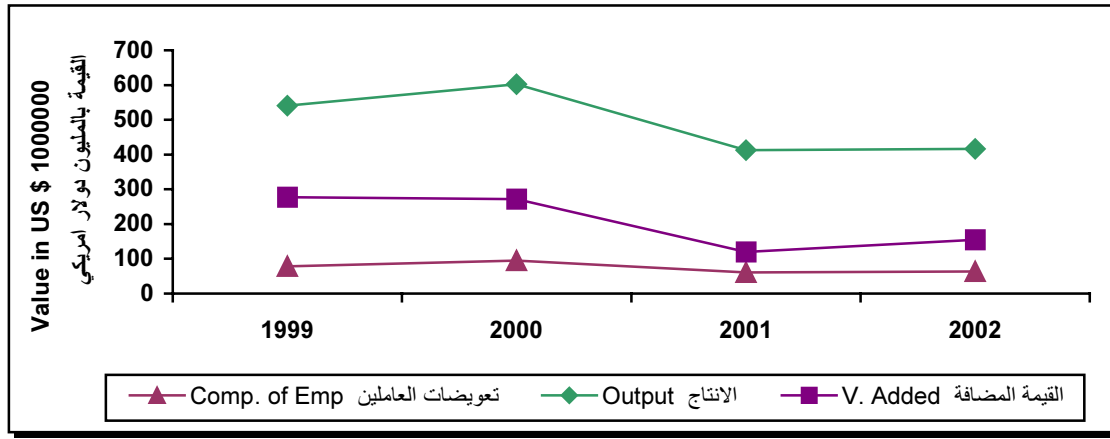
اظهرت البيانات تراجعاً في قيم المؤشرات الاقتصادية لفئة العمالة الثالثة والتي تشغل اكثر من 20 عاملاً لعام 2001 مقارنة بعام 2000 بنسبة 31.5%، 55.8%، 36.5% وذلك للانتاج، القيمة المضافة، وتعويضات العاملين على التوالي.

فيما تشير البيانات الى تحسن قيم تلك المؤشرات في عام 2002 مقارنة بعام 2001، حيث وصلت النسبة الى 0.9%، 29.0%، 5.1% لكل من الانتاج، القيمة المضافة، وتعويضات العاملين على التوالي.

يعود التراجع في قيم الانتاج، القيمة المضافة، وتعويضات العاملين في عام 2001 مقارنة بعام 2000 الى تراجع عدد المشتغلين وعدد العاملين باجر بنسبة 44.3%، 43.7% على التوالي. كما اثر عدد المشتغلين وعدد العاملين باجر على تلك القيم، فقد حصل تحسن في عام 2002 مقارنة بعام 2001 وذلك لارتفاع نسبة عدد المشتغلين وعدد العاملين باجر لتصل الى 28.1%، 28.3% على التوالي.

شكل (11): أهم المؤشرات الاقتصادية لفئة العمالة الثالثة، 2002 - 1999

Figure (11): Main Economic Indicators of the Third Employee Group, 1999 - 2002



4.2.4 التغيير في الإنتاج للفئات الثلاث، 2002 - 1999:

تشير النتائج الى ان الانتاج للفئة الاولى تحسن في عام 2000 مقارنة بعام 1999 حيث بلغت النسبة 11.9%، ومع بروز الازمة الحالية حصل تراجع في الانتاج في عام 2001 مقارنة بعام 2000، وفي عام 2002 مقارنة بعام 2001 بنسبة 12.9%، 22.4% على التوالي.

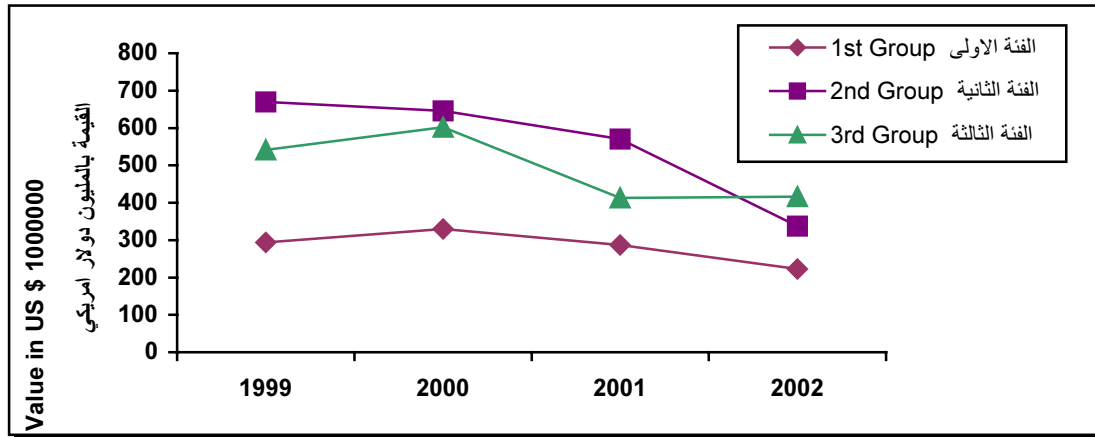
شهدت الفئة الثانية تراجعا في الانتاج، حيث كان التراجع بسيطاً في عام 2000 مقارنة بعام 1999 بنسبة 3.7%، ومن ثم بدأ بالتراجع اكثر في عام 2001 مقارنة بعام 2000 وذلك بنسبة 11.6%، اما التراجع الحاد فكان في عام 2002 مقارنة بعام 2001 فكانت النسبة 40.8%.

اظهرت الفئة الثالثة تحسنا في الانتاج في عام 2000 مقارنة بعام 1999 بنسبة 11.3%، بينما حصل تراجع حاد في الانتاج في عام 2001 مقارنة بعام 2000 بنسبة 31.5% وذلك نتيجة للازمة المستمرة، اما عام 2002 فقد شهد تحسنا بسيطاً مقارنة بعام 2001 بنسبة 0.9%، وهذا نتيجة لتأقلم المؤسسات مع الظروف الراهنة وما يؤكد ذلك هو ان نسبة التحسن كانت بسيطة جداً.

يلاحظ ان الانتاج للفئة الثانية افضل من انتاج الفئتين الاولى والثالثة خلال الفترة 1999 - 2001، بينما حصل تحسن في الانتاج للفئة الثالثة في عام 2002، حيث حققت قيمة اعلى من الفئتين الاولى والثانية خلال تلك الفترة.

شكل(12): توزيع قيمة الانتاج للفئات الثلاث، 1999 - 2002

Figure (12): Distribution of Output of the Three Employee Groups, 1999 - 2002



5.2.4 التغير في القيمة المضافة للفئات الثلاث، 2002 - 1999:

تشير البيانات الى ان القيمة المضافة للفئة الاولى تراجعت في عام 2000 مقارنة بعام 1999 حيث بلغت النسبة 9.4%، ومع بروز الازمة الحالية حصل تراجع اكثر في القيمة المضافة في عام 2001 مقارنة بعام 2000، وفي عام 2002 مقارنة بعام 2001 بنسبة 19.5%، 20.9% على التوالي.

تظهر النتائج ان القيمة المضافة للفئة الثانية تراجعت في عام 2000 مقارنة بعام 1999 بنسبة 14.0%، فيما انخفضت نسبة التراجع في عام 2001 مقارنة بعام 2000 حيث وصلت الى 7.9%، اما التراجع الحاد فكان في عام 2002 مقارنة بعام 2001 فكانت النسبة 44.8%.

شهدت الفئة الثالثة تراجعاً بسيطاً في بيانات القيمة المضافة في عام 2000 مقارنة بعام 1999 بنسبة 1.9%، بينما حصل التراجع الحاد في عام 2001 مقارنة بعام 2000 بنسبة 55.8%، اما عام 2002 فقد شهد ارتفاعاً في القيمة المضافة مقارنة بعام 2001 بنسبة 29.0%، وهذا نتيجة لاتباع معظم المؤسسات سياسة خفض التكاليف، حيث انخفض الاستهلاك الوسيط في عام 2002 مقارنة بعام 2001 بنسبة 10.6%.

يلاحظ ان القيمة المضافة للفئة الثانية افضل من القيمة المضافة للفئتين الاولى والثالثة في عام 1999، بينما حصل تحسن في القيمة المضافة للفئة الثالثة في عام 2000، اما عام 2001 فقد حصل تحسن في الفئة الثانية لتحقيق قيمة مضافة اعلى من الفئتين الاولى والثالثة، وفي عام 2002 عادت الفئة الثالثة لتحقيق قيمة مضافة اعلى من الفئتين الاولى والثانية.

شكل(13): توزيع القيمة المضافة للفئات الثلاث، 1999 - 2002

Figure (13): Distribution of Gross Value added of the Three Employee Groups, 1999 - 2002



6.2.4 التغير في تعويضات العاملين للفئات الثلاث، 2002 - 1999:

تشير البيانات الى ان تعويضات العاملين للفئة الاولى تراجعت في عام 2000 مقارنة بعام 1999 حيث بلغت النسبة 14.5%، ومع نشوء الظروف الحالية حصل تراجع اكثر في القيمة المضافة في عام 2001 مقارنة بعام 2000، وفي عام 2002 مقارنة بعام 2001 بنسبة 17.4%، 34.5% على التوالي.

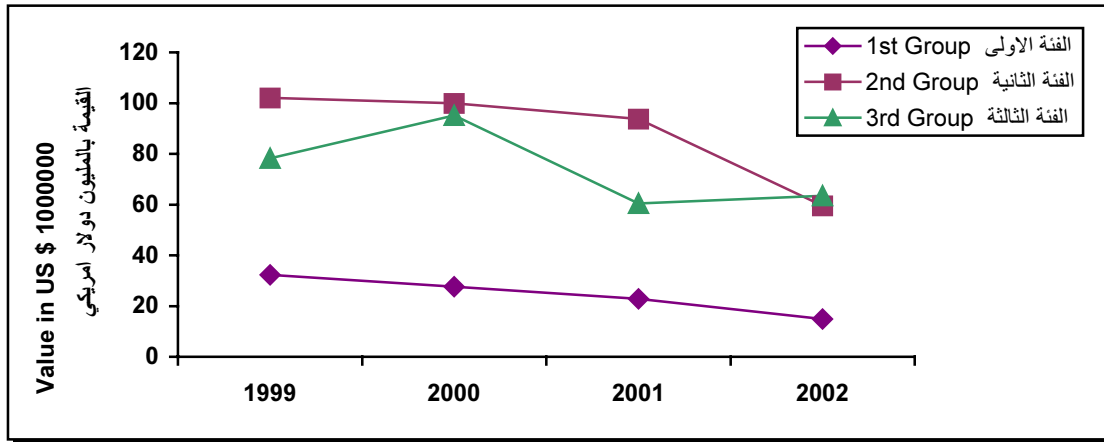
تظهر النتائج ان تعويضات العاملين للفئة الثانية تراجعت في عام 2000 مقارنة بعام 1999 بنسبة 2.1%، فيما انخفضت نسبة التراجع في عام 2001 مقارنة بعام 2000 حيث وصلت الى 6.1%، اما التراجع الحاد فكان في عام 2002 مقارنة بعام 2001 فكانت النسبة 36.6%.

شهدت الفئة الثالثة ارتفاعاً في بيانات تعويضات العاملين في عام 2000 مقارنة بعام 1999 بنسبة 21.7% وذلك لارتفاع عدد العاملين باجر عام 2000 مقارنة بعام 1999 بنسبة 39.2%، بينما حصل التراجع الحاد في عام 2001 مقارنة بعام 2000 بنسبة 36.5% وذلك للتراجع الحاد في عدد العاملين باجر في عام 2001 مقارنة بعام 2000 بنسبة 43.7%، اما عام 2002 فقد شهد ارتفاعاً في القيمة المضافة مقارنة بعام 2001 بنسبة 5.1% وذلك لارتفاع عدد العاملين باجر عام 2002 مقارنة بعام 2001 بنسبة 28.3%.

يلاحظ ان التغير في تعويضات العاملين للفئة الثانية افضل من تعويضات العاملين للفئتين الاولى والثالثة خلال الفترة 1999 - 2001، بينما حصل تحسن في تعويضات العاملين للفئة الثالثة في عام 2002، حيث حققت قيمة اعلى بنسبة بسيطة من الفئة الثانية وبنسبة عالية جداً من الفئة الاولى خلال تلك الفترة.

شكل(14): توزيع تعويضات العاملين للفئات الثلاث، 1999 - 2002

Figure (14): Distribution of Compensations of Employees of the Three Employee Groups, 1999 - 2002



الفصل الخامس

الخلاصة والاستنتاجات

1. تراجع الاقتصاد بشكل ملحوظ خلال الأعوام 2000 - 2002، حيث تراجعت المؤشرات الاقتصادية الرئيسية وعلى المستوى الكلي لقطاع الصناعة، من حيث عدد المؤسسات بحوالي 1.1%، عدد المشتغلين بنسبة تقريبية 13.2%، تعويضات العاملين تقريباً 38.0%، الإنتاج بحوالي 38.0%، الاستهلاك الوسيط بحوالي 33.7%، إجمالي القيمة المضافة بنسبة 44.1%، التكوين الرأسمالي الثابت الإجمالي بحوالي 61.1%.
2. تركّز التراجع في حجم التكوين الرأسمالي الثابت الإجمالي وذلك لعدة أسباب، منها الاعتداءات الإسرائيلية وما صاحبها من تدمير وتخريب لاصول بعض المؤسسات، إضافة إلى تراجع قدرة المؤسسات على اقتناء الأصول أو حتى إجراء الإضافات والتحسينات الرأسمالية للقائم منها.
3. ثاني أعلى نسبة تراجع هي في إجمالي القيمة المضافة، والسبب يكمن في أن قيم الإنتاج تراجعت بنسبة 38.0%، وذلك لتأثر العملية الانتاجية بعدد العاملين حيث تراجع عدد العاملين في هذه الفترة بنسبة 13.2%، بالإضافة الى اسباب اخرى تتعلق بالاسواق وصعوبات التواصل بين التجمعات الفلسطينية.
4. تأثرت معظم الأنشطة الصناعية بالازمة المستمرة في الفترة 2000 - 2002 حيث تراجع إجمالي القيمة المضافة لهذه الأنشطة، فقد تراجع نشاط التعدين واستغلال المحاجر، ونشاط الصناعة التحويلية بنسبة 43.5%، 46.5% على التوالي، في حين حقق نشاط إمدادات الكهرباء والغاز والمياه ارتفاعاً بنسبة 157.8%، ويعود ذلك الى ارتفاع نسبة الإنتاج بحوالي 110.7% مقابل ارتفاع نسبة الاستهلاك الوسيط بحوالي 33.5%. وعلى صعيد الأنشطة الفرعية للصناعة التحويلية، فقد تأثرت بشكل متباين، حيث كانت نسب التراجع لانشطة صنع الآلات الكهربائية الأخرى، صنع منتجات المطاط واللدائن، صنع الخشب ومنتجاته وأصناف من القش، وصناعة المنتجات الغذائية والمشروبات بحوالي 75.1%، 68.5%، 62.3%، 61.7% على التوالي.
5. تراجع الاهتمام في اقتناء المعدات والآلات الجديدة او تحديث ما هو موجود، وذلك لان طبيعة المؤسسات التي تم إنشائها عام 2002 هي من المؤسسات الصغيرة التي لا تعتمد كثيراً على شراء المعدات والآلات لاستخدامها في العملية الإنتاجية، كما ان الزيادة التي حصلت في عدد المؤسسات بين العاملين من حيث فئة حجم العمالة هي في مؤسسات الفئة الاولى (1 - 4 عاملين) 4.9%، في حين حصل تراجع في عدد مؤسسات الفئة الثانية (5 - 19 عاملاً) بنسبة 12.3%، واما الفئة الثالثة (20 عاملاً فأكثر) فقد حصل تراجع في عددها بنسبة 29.7%، ومن الجدير ذكره هنا ان الفئة الثالثة هي الاكثر اهتماماً باقتناء وتحديث الاصول.
6. تشير النتائج الى تراجع مؤشرات فئات العمالة الثلاث، فقد تراجع الانتاج، القيمة المضافة، التعويضات بنسب متباينة في عام 2002 مقارنة بعام 2000، يعود ذلك الى تراجع عدد المشتغلين وعدد العاملين باجر واتباع سياسة التخفيضات على معدلات الاجور للعاملين بهدف التكيف مع ظروف الازمة، بالإضافة الى استخدام المؤسسة لنفس الخامات الأولية، ولكن بارتفاع في قيمتها نتيجة لارتفاع قيمة اجور النقل وشحن البضائع مع بقاء قيمة الانتاج للسلة ثابتة تماشياً مع الظروف السائدة في المنطقة.

7. تظهر البيانات تراجع تعويضات العاملين للفئة الاولى اكثر من الفئات الثانية والثالثة في عام 2002 مقارنة بعام 2000 بنسبة 45.9%، 40.4%، 33.2% على التوالي، في حين تراجع انتاج الفئة الثانية بنسبة 47.6%، اما تراجع الانتاج للفئتين الاولى والثالثة فقد كان بنسبة 32.4%، 30.8% على التوالي، فيما يتعلق باجمالي القيمة المضافة فقد تراجعت الفئة الثانية بنسبة 49.1%، فيما تراجع الفئتين الاولى والثالثة بنسبة 36.3%، 43.0% على التوالي.

8. يعود تراجع القيمة المضافة للفئة الثالثة والتي لها الثقل الاقتصادي الاول في النشاط الصناعي الى التراجع الحاصل في المؤشرات الخاصة بهذه الفئة بشكل عام حيث تراجع نسبة عدد العاملين باجر بحوالي 27.7% مما ترك اثرا مباشرا على العملية الانتاجية، حيث كان هذا احد اجراءات التكيف مع ظروف الازمة.

9. يبدو ان تحمل الصدمات في الفئة الاولى افضل من غيرها من الفئات او كلما صغرت المؤسسة كلما كانت قادرة على العيش في ظروف صعبة، وهذا مخالف للاسس الاقتصادية.

الجداول

Tables

جدول (1): الأنشطة التي حققت أعلى استثمارات في أنشطة الصناعة التحويلية في باقي الضفة الغربية وقطاع غزة - 2002
Table (1): Main Manufacturing Activities Performed High Investments in Remaining West Bank and Gaza Strip - 2002

(Value in US \$ 1000)

(القيمة بالألف دولار أمريكي)

Economic Activity	صافي الاستثمار Net Investment	حجم الاستثمار Investment	النشاط الاقتصادي
Manufacturing	55181.0 -	7236.1	الصناعة التحويلية
Manufacture of food and beverages	75172.7 -	2657.0	صناعة المنتجات الغذائية والمشروبات
Manufacture of non-metallic products	168953.7 -	1398.4	صنع منتجات المعادن اللافلزية الأخرى
Manufacture of metal products	25425.4 -	740.9	صنع منتجات المعادن عدا الماكينات
Manufacture of furniture	27567.5 -	1030.2	صنع الأثاث
Remaining Manufacturing Activities	25372.3 -	1409.6	باقي أنشطة الصناعة التحويلية

جدول (2): توزيع العمالة والقيمة المضافة على الأنشطة البارزة في الصناعة التحويلية في باقي الضفة الغربية وقطاع غزة - 2002

Table(2): Distribution of Employees and Value Added on Main Manufacturing Activities in Remaining West Bank and Gaza Strip - 2002

(Value in US \$ 1000)

(القيمة بالألف دولار أمريكي)

Economic Activity	متوسط نصيب العامل من القيمة المضافة بالدولار Value Added per Person Engaged in (\$)	القيمة المضافة Gross Value Added	عدد المشتغلين Number of Persons Engaged	عدد المؤسسات No of .Ent	النشاط الاقتصادي
Manufacturing	5284.55	330247.5	62493	13475	الصناعة التحويلية
Manufacture of food and beverages	6392.74	48258.8	7549	1589	صنع المنتجات الغذائية والمشروبات
Manufacture of wearing apparel	2812.43	38760.9	13782	1920	صناعة الملابس
Manufacture of non-metallic products	5793.70	79640.3	13746	1917	صناعة منتجات المعادن اللافلزية الأخرى
Manufacture of metal products	4506.79	33156.5	7357	3070	صنع منتجات المعادن عدا الماكينات
Remaining Manufacturing Activities	6502.37	130431.0	20059	4979	باقي أنشطة الصناعة التحويلية

جدول (3): الصادرات من أنشطة الصناعة التحويلية في باقي الضفة الغربية وقطاع غزة - 2002
Table(3): Exports of Manufacturing Activities in Remaining West Bank and Gaza Strip - 2002

(Value in US \$ 1000)

(القيمة بالآلاف دولار أمريكي)

Economic Activity	نسبة صادرات أنشطة الصناعة التحويلية إلى الإنتاج من الصناعة التحويلية Exports to Output of Manufacturing Activities %	الصادرات Exports	الإنتاج Output	النشاط الاقتصادي
Manufacturing	17.5	160703.8	920589.3	الصناعة التحويلية
Manufacture of textiles	34.5	8114.4	23509.6	صنع المنسوجات
Manufacture of non-metallic products	28.5	69123.9	242147.8	صنع منتجات المعادن اللافلزية الأخرى
Manufacture of furniture	8.1	5145.0	63268.9	صنع الأثاث
Remaining Economic Activities	13.2	78320.5	591663.0	باقي أنشطة الصناعة التحويلية

جدول (4): حجم وصافي الاستثمار لأنشطة إمدادات الكهرباء والغاز والمياه في باقي الضفة الغربية وقطاع غزة - 2002
Table(4): Investment and Net Investment of Electricity and Water Supply in Remaining West Bank and Gaza Strip - 2002

(Value in US \$ 1000)

(القيمة بالآلاف دولار أمريكي)

Economic Activity	صافي الاستثمار Net Investment	حجم الاستثمار Investment	النشاط الاقتصادي
Electricity and Water Supply	40.9 -	848.4	إمدادات الماء والكهرباء والغاز
Electricity	193.1 -	629.4	إمدادات الكهرباء
Collection and distribution of water	152.1	219.0	جمع وتنقية وتوزيع المياه

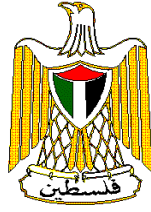
جدول (5): عدد المؤسسات والمشتغلين واهم المؤشرات الاقتصادية حسب النشاط الاقتصادي في باقي الضفة الغربية وقطاع غزة، 2000 - 2002

Table (5): Number of Enterprises and Persons Engaged and Main Economic Indicators by Economic Activity in Remaining West Bank and Gaza Strip, 2000 - 2002

(Value in US \$ 1000,000)

(القيمة بالمليون دولار أمريكي)

Economic Activity	التكوين الرأسمالي الثابت الإجمالي .G.F.C.F	إجمالي القيمة المضافة Gross Value Added	الاستهلاك الوسيط Intermediate Consumption	الإنتاج Output	تعويضات العاملين Compensation of Employees	عدد المشتغلين Number of Persons Engaged	عدد المؤسسات No. Of Ent.	السنة Year	النشاط الاقتصادي
Mining and quarrying	1.9	18.3	13.5	31.8	8.6	1998	312	2002	التعدين واستغلال المحاجر
	0.3	21.7	14.6	36.3	8.9	2239	274	2001	
	2.1	32.5	34.6	67.1	13.9	2647	293	2000	
Manufacturing	7.2	330.2	590.3	920.6	124.1	62493	13475	2002	الصناعة التحويلية
	14.5	419.8	790.0	1,209.8	162.3	66284	13967	2001	
	23.3	616.8	881.3	1,498.1	207.7	72183	13641	2000	
Electricity and water supply	0.8	18.5	6.0	24.5	5.2	1035	392	2002	امدادات الكهرباء والغاز والمياه
	0.8	17.8	6.4	24.2	5.7	1046	364	2001	
	0.4	7.1	4.4	11.6	1.0	675	406	2000	



Palestinian Central Bureau of Statistics
Economic Statistics Directorate

Comparison Study on
The Industrial Survey Data, 2000 - 2002

Prepared by:

Adnan Jaber

Sufian Barghouthi

January, 2004

© January 2004
All rights reserved

Suggested Citation:

Palestinian Central Bureau of Statistics, *Comparison Study on the Industrial Survey Data, 2000 – 2002*. Ramallah - Palestine.

All correspondence should be directed to:
Dissemination and Documentation Department/ Division of User Services
Palestinian Central Bureau of Statistics
P.O. Box 1647, Ramallah - Palestine

Tel: (972/970) 2 240 6340
E-Mail: diwan@pcbs.pna.org

Fax: (972/970) 2 240 6343
Web-site: <http://www.pcbs.org>

Preface

There is no doubt that establishing a comprehensive and detailed statistical database for any economic activity is considered a prerequisite for planning and formulating policy aiming at the development and improvement of economic performance. This naturally applies on the industrial activities which takes special attention in most contemporary economies all over the world.

The Palestinian Central Bureau of Statistics (PCBS) is interested to devote all the necessary efforts to fulfill the growing needs of data users. This study gives an additional information about the performance of the industrial activities under the current situation, and tries to give further economic and statistical view on the main economic indicators for the industrial activities over the period 2000 - 2002 .

PCBS publishes this descriptive study on the industrial survey data in Remaining West Bank and Gaza Strip for the period 2000 – 2002. It is hoped that they will also fulfill the various needs and expectations of users in both private and public sectors.

January, 2004

**Hasan Abu-Libdeh, Ph.D.
President**

Abbreviations

No. of Ent. : Number of Enterprises.

G.F.C.F : Gross Fixed Capital Formation.

PCBS : Palestinian Central Bureau of statistics.

Table of Contents

Subject	Page
List of Tables	
List of Figures	
Executive Summary	13
1. Introduction	13
2. Objectives	13
3. Methodology	13
4. Definitions	13
5. Main Findings	14
Tables	41

List of Tables

Table		Page
Table 1:	Main Manufacturing Activities Performed High Investment in Remaining West Bank and Gaza Strip - 2002	43
Table 2:	Distribution of Employees and Value Added on Main Manufacturing Activities in Remaining West Bank and Gaza Strip - 2002	43
Table 3:	Exports of Manufacturing Activities in Remaining West Bank and Gaza Strip- 2002	44
Table 4:	Investment and Net Investment of Electricity and Water Supply in Remaining West Bank and Gaza Strip - 2002	44
Table 5:	Number of Enterprises and Persons Engaged and Main Economic Indicators by Economic Activity in Remaining West Bank and Gaza Strip, 2000 - 2002	45

List of Figures

Figure	Page
Figure 1: Percentage Change of Main Economic Indicators of Mining and Quarrying, 1998 - 2002	23
Figure 2: Percentage Distribution of Employees by Industry, 2002	23
Figure 3: Percentage Distribution of Value Added by Industry, 2002	24
Figure 4: Percentage Distribution of Exports for Manufacturing Activities, 2002	25
Figure 5: Percentage Change of Main Economic Indicators of Manufacturing Activities, 1998 - 2002	27
Figure 6: Distribution of Enterprises and Employees of Electricity and Water Supply Activities, 2002	28
Figure 7: Percentage Distribution of Output of Electricity and Water Supply Activities, 2002	28
Figure 8: Percentage Change of Main Economic Indicators of Electricity and Water Supply Activities, 1998 - 2002	30
Figure 9: Main Economic Indicators of the First Employee Group, 1999 - 2002	32
Figure 10: Main Economic Indicators of the Second Employee Group, 1999 - 2002	33
Figure 11: Main Economic Indicators of the Third Employee Group, 1999 - 2002	34
Figure 12: Distribution of Output of the Three Employee Groups, 1999 - 2002	35
Figure 13: Distribution of Gross Value added of the Three Employee Groups, 1999 - 2002	36
Figure 14: Distribution of Compensations of Employees of the Three Employee Groups, 1999 - 2002	37

Executive Summary

Introduction:

The central statistical offices in most countries lay heavy emphasis on constructing sound database for all activities within the industrial sector. For the mentioned reason, it is taken into account to publish a descriptive study discussing the industrial economic indicators by describing its main economic activities.

The study's data is based basically on the main results of the industrial survey 2000 – 2002, through a track descriptive analysis for the main economic indicators, mainly the number of establishments, persons engaged, output, value added, intermediate consumption and gross fixed capital formation.

Objectives:

The study aims to provide a descriptive analysis on the main economic indicators for:

- Mining and quarrying activities.
- Manufacturing activities.
- Electricity and water supply activities.

Methodology:

- Descriptive analysis of the industrial survey data 2002.
- A comparison of the survey data, 2000 – 2002.

Definitions:

- Establishment: An enterprise or part of an enterprise in which one group of goods and services is produced (with the possibility of having secondary activities).
- No. of persons engaged: This includes unpaid owners and family members, and paid employees both permanent and temporary.
- Compensation of employees: Wages, salaries and other allowances and remuneration in cash or in kind.
- Output: Value of goods and services, including own-account goods, produced during a specific period.
- Intermediate consumption: Value of production inputs from both goods and services.
- Gross value added: Output minus intermediate consumption.
- Gross Fixed Capital Formation (Investment): It is measured by value of acquisitions less disposals of new of existing fixed assets.
- Net Investment: Gross fixed capital formation – depreciation.
- Remaining West Bank: The West Bank excluding that part of Jerusalem, which was annexed after the 1967 occupation by Israel.

Main Findings:

- The main economic indicators for the industrial activities show a significant decline in the year 2002 compared with 2000, as the number of enterprises, the number of persons engaged, compensation of employees, output, intermediate consumption, gross value added, and gross fixed capital formation (GFCF), which declined by 1.1%, 13.2%, 38.0%, 38.0%, 33.7%, 44.1%, 61.1% respectively.
- The highest decline was for the GFCF; it was 61.1%, due to the Israeli measures and the negative impact on establishments assets and production.
- The gross value added comes next, its decline rate was 44.1%, the reason is the reduction in the value of output by 38.0% since there was a decline in the number of persons engaged by 13.2%.
- The ongoing crises affected on most industrial activities in the period 2000 – 2002, the value added of mining and quarrying, and manufacturing declined by 43.5%, 46.5 respectively, wherein the value added of the electricity and water supply activity increased by 157.8%, the reason was the increase of the output by 110.7% and the intermediate consumption by 33.5%. The value added of the manufacturing activities had a variance affection, a decline occurred to manufacturing of electrical machinery, manufacture of rubber and plastic, manufacture of wood and its products, and manufacture of food and beverages by 75.1%, 68.5%, 62.3%, and 61.7 respectively.
- The interest of owning new equipments and machines was declined in 2002 since the most new establishments in the period were characterized by household establishments, in which they have less interest in owning new machines. The number of establishments of the first group (1 – 4 employees) increased by 4.9%, while there were a decline in the number of establishments of the second (5 – 19 employees) and third (equal or more than 20 employees) groups by 12.3% and 29.7% respectively.
- The output, value added and compensations of employees of the three groups were declined in 2002 when compared with 2000, the reasons were the decline of the number of persons engaged, paid employees, and the increase of transport and storage of raw materials.
- The compensation of employees of the first group was declined in 2002 when compared with 2000 more than the second and third groups, the rates were 45.9%, 40.4% and 33.2% respectively. The output of the second group was declined by 47.6%, while the output of the first and third were declined by 32.4%, 30.8% respectively. The value added of the second group was declined by 49.1%, while the first and third groups were declined by 36.3%, 43.0% respectively.
- The decline of the value added of the third group was the result of the decline of the number of paid employees by 27.7%, in which affected on the production process to cope with the current crisis.
- It appears that the small establishments had the ability to cope with the ongoing crisis more than others, in which does not agree with the economic basis.